Distribution: Restricted | EB 2006/88/R.11 | 16 August 2006
Original: English | البند 9(ب) من جدول الأعمال | Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة الثامنة والثمانون

روما، 13–14 سبتمبر/أيلول 2006

مملكة سوازيلند

برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية

للاستعراض

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الإضافية.

مذكرة إلى السادة المدراء التنفيذيين

هذه الوثيقة معروضة على المجلس التنفيذي للاستعراض.

وبغية الاستفادة على النحو الأمثل من الوقت المتاح لدورات المجلس التنفيذي، يرجى من السادة المدراء التوجه بأسئلتهم المتعلقة بالجوانب التقنية قبل انعقاد الدورة إلى:

Samuel Eremie
مدير البرنامج القطري
هاتف: 2079-5459-06-39+
بريد إلكتروني: s.eremie@ifad.org

أما بالنسبة للاستفسارات المتعلقة بإرسال وثائق هذه الدورة فيرجى توجيهها إلى:

Deirdre McGrenra
الموظفة المسؤولة عن شؤون الهيئات الرئاسية
هاتف: 2374-5459-06-39+
بريد إلكتروني: d.mcgrenra@ifad.org

المحتويات

خريطة عمليات الصندوق في القطر	**iii**
ملخص الاستراتيجية القطرية	**iv**
أولا – المقدمة	**1**
ثانيا – السياق القطري	**1**
ألف – السياق الاقتصادي والزراعي والفقر الريفي	1
باء – السياسات والاستراتيجية والسياق المؤسسي	5
ثالثا – الدروس المستفادة من تجارب الصندوق في سوازيلند	**8**
ألف – النتائج السابقة والأثر والأداء	8
باء – الدروس المستفادة	9
رابعا – الإطار الاستراتيجي للصندوق	**9**
ألف – الميزة النسبية للصندوق على المستوى القطري	9
باء – الأهداف الاستراتيجية	10
جيم – فرص للابتكار	12
دال – استراتيجية الاستهداف	13
هاء – ترابط السياسات	14
خامسا – إدارة البرنامج	**16**
ألف – إدارة برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية	16
باء – إدارة البرنامج القطري	17
جيم – الشراكات	17
دال – إدارة المعارف والاتصال	18
هاء – إطار التمويل لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء	19
واو – المخاطر وإدارة المخاطر	20

الذيول

الذيل الأول:	**عملية التشاور الخاصة ببرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية**	**1**
الذيل الثاني:	**الخلفية الاقتصادية للبلد**	**3**
الذيل الثالث:	**إطار الاستراتيجية القطرية وإدارة الفرص المستندة إلى النتائج**	**4**
الذيل الرابع:	**تحليل الفقر**	**8**

الملفات الرئيسية

الملف الرئيسي الأول:	**الفقر الريفي وقضايا القطاع الزراعي/الريفي**	**1**
الملف الرئيسي الثاني:	**أنشطة الجهات المانحة وفرص الشراكات الرئيسية**	**2**
الملف الرئيسي الثالث:	**المجموعات المستهدفة من برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية والاستجابة المقترحة للبرنامج**	**3**
الملف الرئيسي الرابع:	**تحليل المنظمات الشريكة الرئيسية**	**4**

خريطة عمليات الصندوق في القطر

مملكة سوازيلند

عمليات الصندوق

المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

إن التصميمات المستخدمة وطرق عرض الحدود في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

ملخص الاستراتيجية القطرية

1 - تستهدف المساعدة التي يقدمها الصندوق لسوازيلند فقراء الريف من الرجال والنساء ولاسيما الـ 70% من السكان الذين يعيشون على ما يعرف بأراضي سوازيلند الوطنية وبينهم 76% من الفقراء. وفى إطار الجماعة المستهدفة، ينصب التركيز على أولئك الذين يعملون لحسابهم والموظفين الموسميين ومنتجي الكفاف, وجميعهم تزيد مستويات الفقر لديهم على 60%. وسوف تستهدف المنظمات المنفذة للأنشطة التي يدعمها الصندوق المستفيدين بصورة مباشرة باستخدام منهجياتها الخاصة. وطبيعة مثل هذه المنظمات والخدمات التي تقدمها هى بالشكل الذي يضع عملاءها ضمن الجماعة التي يستهدفها الصندوق. ومثل هذه الخدمات عادة ليست مغرية للأسر الموسرة.

2 - وتقوم الوثيقة التي أعدتها حكومة سوازيلند لاستراتيجية وخطة عمل الحد من الفقر على ست دعامات تشكل المجالات المواضيعية للحد من الفقر: (أ) الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلى كإطار للنمو وإعادة توزيع الدخل والتحول؛ (ب) والإسراع بالنمو الاقتصادي القائم على المشاركة العريضة من أجل الحد من الفقر بصورة فعالة؛ (ج) وتمكين الفقراء من توليد الدخل والحد من الاختلالات؛ (د) وتوزيع فوائد النمو بصورة عادلة عن طريق سياسة ضريبية للحد من الفوارق الاجتماعية والفقر والحرمان؛ (هـ) وتحسين نوعية الحياة للفقراء؛ (و) وتحسين الإدارة وتعزيز المؤسسات.

3 - وقد تم الاتفاق مع حكومة سوازيلند على ثلاثة أهداف استراتيجية محددة في برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية، وهذه الأهداف تدخل ضمن مهمة الصندوق، نظرا لأن إنجازها من شأنه أن يسهم في الحد من مستويات الفقر العالية للغاية فى المناطق الريفية، وتحسين الأمن الغذائي وسبل المعيشة لدى فقراء الريف. وهذه الأهداف هي: (أ) **الأراضي والمياه:** العمل على تيسير فرص الحصول على المياه والأراضي واستخدامها بصورة منتجة من جانب الأسر الريفية الفقيرة، بما في ذلك تقديم الخدمات ذات الصلة إلى الأسر الريفية الفقيرة؛ (ب) **التمويل وتنمية المشاريع والأسواق:** لتيسير الوصول إلى الخدمات المالية والتسويقية لتمكين الأسر الريفية الفقيرة من إنشاء مشروعات مستدامة صغيرة ومتوسطة النطاق أو تنمية القائم منها؛ (ج) **التمكين والحقوق القانونية:** تشجيع المشاركة الكاملة لفقراء الريف، ولاسيما النساء والشباب، في التنمية الريفية وتحقيق الفائدة التي يستحقونها بما في ذلك سبل الوصول إلى وسائل الإنتاج.

4 - وتعد الأهداف الاستراتيجية لبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية أهدافا مناسبة للأسباب التالية: (أ) فكثير من صغار الملاك يعانون من الفقر بسبب عجزهم عن الوصول إلى الموارد الكافية والأراضي ومياه الري والأسواق والخدمات المالية؛ (ب) فالملكيات صغيرة والإنتاج منخفض مع وجود نمط محصولي تغلب عليه زراعة الذرة اعتمادا على ظروف الأمطار خاصة مع حالات الجفاف المتكررة؛ (ج) والحصول على الري ليس متاحا أمام الجميع ولكن يمكن أن تكون هناك بدائل وكذلك فرص لتحقيق قيمة مضافة (مثل التسويق والتجهيز) للمحاصيل البعلية باستخدام الزراعة القائمة على حفظ الموارد؛ (د) وبالمثل، هناك فرص لتطوير مشاريع جزئية ومتوسطة خارج المزرعة. غير أن مثل هذه المبادرات جميعها تتطلب الحصول على الخدمات ولاسيما التسويق والخدمات المالية. ويأتي قبل كل هذا وضع الأقلية الخاص بالنساء، والذي يمنع المرأة من المشاركة بصورة كاملة في أنشطة التنمية الريفية بحكم حقها الشخصي. وترتبط الأهداف الاستراتيجية ارتباطا وثيقا بدعامات الاستراتيجية وخطة العمل القطرية للحد من الفقر،

والاستراتيجيات الحكومية المرتبطة بها لتعزيز كل من هذه الدعامات، وكذلك أولويات إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

5 - وهناك عدة مجالات ترتبط بالأهداف الاستراتيجية لبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية حيث يلزم إجراء ذو طبيعة تتعلق بالسياسات. فعلى سبيل المثال، هناك مشاريع سياسات في انتظار استكمالها واعتمادها وتنفيذها بعد ذلك (مثل سياسات الأراضي الوطنية ومشروع السياسات الوطنية للتمايز بين الجنسين، وهناك سياسات أخرى تم اعتمادها ولكن تنفيذها لا يزال في مراحله الأولى (السياسات الوطنية لمملكة سوازيلند بشأن تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والسياسات الوطنية للمنظمات غير الحكومية). وفضلا عن هذا، يلزم أن تتقدم الحكومة (وزارة المالية والبنك المركزي) بتشريع تمكيني للمؤسسات المالية غير المصرفية، وألا تقدم منحا مالية يستخدمها الأفراد لتنمية مشاريع تحقق لهم فقط مكاسب خاصة.

6 - ويوفر الإطار الاستراتيجي أساسا لتطوير البرنامج القطري التابع للصندوق في سوازيلند. وسوف يوفر البرنامج القطري إطارا متماسكا ومترابطا لمشاريع الصندوق في القطر، وبذلك يحقق تآزرا بين الأنشطة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية لبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية عن طريق تحسين الأثر، وإدارة المعارف، وحوار السياسات، والابتكار، والشراكات.

7 - وسوف يستفيد تنفيذ مشاريع الصندوق من إمكانية الشراكة مع جهات مانحة أخرى (ولاسيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأغذية العالمي، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والاتحاد الأوروبي)، ومع القطاع الخاص، وسوف يتضمن أيضا مناقشة قضايا السياسات مع الحكومة والشركاء. وسوف تشمل الترتيبات الخاصة برصد برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية إعداد تقارير سنوية وحلقات عمل ترتبط بعمليات الإشراف على المشروع، واستعراضا في منتصف المدة، والتقييم الذاتي.

8 - ويبلغ المخصص الحالي القائم على الأداء لسوازيلند مليون دولار أمريكي سنويا. وحتى مع وجود تحسينات كبيرة في أداء تنفيذ الحافظة وأداء القطاع الريفي من المحتمل أن يظل هذا المستوى من تخصيص الموارد دون تغيير وذلك بسبب ضآلة حجم السكان. ويتوافق نطاق وأهداف برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية مع الموارد المتاحة في إطار البرنامج القطري بالنسبة للمشروع الجاري والقروض والمنح التي تقدم في المستقبل.

مملكة سوازيلند
برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية

أولا – المقدمة

1 - وافق الصندوق على وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية الأولى لسوازيلند في عام 1999 وسوف يغطى برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية هذا فترة السنوات الخمس من 2007–2011. وتضمنت عملية إعداد برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الخطوات التالية: أولا، بعثة أولية للاستراتيجية والفرص القطرية[1] قامت بزيارة سوازيلند في الفترة من 2–13 أبريل/نيسان 2006، وأجرت هذه البعثة مناقشات مع الوزراء الرئيسيين وكبار الموظفين في الوزارات ذات الصلة ووزير المشاريع والعمالة، والموظفين التنفيذيين الرئيسيين وموظفي الشركات شبه الرسمية؛ ومدير اللجنة الوطنية للتصدي لحالات الطوارئ الخاصة بفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز، وممثلي قطاع المنظمات غير الحكومية، والوكالات الشريكة فى التنمية، ومنظمات القطاع الخاص، وموظفى المشاريع العاملين في مشروع تكثيف الري لأصحاب الحيازات الصغيرة في الحوض الأسفل لنهر أوسوتو – المرحلة الأولى، ومشروع كوماتي للتنمية الأساسية. والتقت البعثة أيضا بمزارعين أثناء الزيارات التي قامت بها إلى مناطق الحوض الأسفل لنهر أوسوتو ومشروع كوماتي.

2 - وبعد هذه المناقشات، عُقد اجتماع تحضيري برئاسة وزير المالية مع ممثلين لبعض الوكالات المذكورة أعلاه، وناقش المسودة الأولى لإطار نتائج برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية والتي نُقحت لتشكل الأساس لمشروع برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية. وتم تطوير برنامج الفرص هذا بمشاركة إيجابية من المستفيدين والوزارات الحكومية الرئيسية، والمنظمات غير الحكومية، والأمم المتحدة، وشركاء التنمية، والقطاع الخاص، وتم توزيع هذا البرنامج على نطاق واسع كما تمت الموافقة على محتوياته وأهدافه أثناء حلقة عمل لأصحاب الشأن عقدت في 21 يونيو/حزيران 2006. وبعد ذلك انتهت شعبة أفريقيا الشرقية والجنوبية التابعة لإدارة المشروع من برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية، مع مراعاة توصيات حلقة عمل أصحاب الشأن. ويقدم الذيل الأول مزيدا من التفاصيل عن هذه العملية وعن المشاركين.

ثانيا – السياق القطري

ألف – السياق الاقتصادي والزراعي والفقر الريفي

الخلفية الاقتصادية القطرية

3 - مملكة سوازيلند بلد غير ساحلي، تبلغ مساحتها 364 17 كيلومترا مربعا، تحدها موزامبيق من الشرق وجمهورية جنوب أفريقيا من الشمال والغرب والجنوب. وبلغ عدد سكان سوازيلند 1.1 مليون نسمة في عام 2003، وهذا يمثل كثافة سكانية تبلغ 64 شخصا لكل كيلومتر مربع مع وجود 76% من السكان الذين يعيشون في المناطق

[1] كانت البعثة تضم بين أعضائها: السيد مايكل راينر رئيس البعثة وأخصائي التنمية المؤسسية والريفية، والسيد إيدس دوفيلبوا، مدير البرنامج القطري لسوازيلند في الصندوق، والسيدة لويز مكدونالد، مساعدة البرامج في الصندوق.

الريفية. وطبقا لمكتب التعداد الأمريكي، انخفض النمو السكاني بسرعة منذ منتصف تسعينات القرن الماضي بسبب وباء فيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز ويتوقع أن يبدأ عدد السكان في الانخفاض في عام 2006. ومن الناحية السياسية والإدارية، فإن سوازيلند يحكمها نظام ملكي وتطبق نظاما قانونيا يجمع بين القانون الروماني الهولندي والقانون العرفي السوازيلندي.

4 - ونظرا لأن دخل الفرد بلغ 350 1 دولارا أمريكيا في عام 2003، فإن سوازيلند تعد من بلدان الدخل المتوسط المنخفض. غير أنه في الفترة ما بين 1994 و 2004 انخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ في المتوسط 0.3% في السنة مقابل 3.6% في السنة خلال العقد السابق. وكان الجفاف وفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز، وإنهاء الاتفاق المتعدد الأطراف الخاص بالألياف، وانخفاض مستويات الاستثمار الأجنبي، وزيادة البطالة من بين الأسباب التي ساهمت في هذا الوضع. ويواجه الاقتصاد الآن ثلاثة تحديات أخرى: أولا، مع التحول إلى نظام السكر التابع للاتحاد الأوروبي، وابتداء من عام 2006، سوف تنخفض الأسعار التي تحصل عليها سوازيلند نظير صادراتها من السكر إلى الاتحاد الأوروبي الذي يعد سوقها الرئيسي، مما يؤثر سلبا على حصائل سوازيلند من الصادرات. ثانيا، سوف تظل عائدات الحكومة من الاتحاد الجمركي لجنوب أفريقيا، والتي تمثل 50% من عائدات الحكومة، في حالة تجمد نظرا لأن التعريفات الجمركية قد خفضت تمشيا مع منظمة التجارة العالمية والالتزامات الأخرى المتعددة الأطراف بشأن تحرير التجارة. ثالثا، الفساد البيروقراطي وهو آخذ في الازدياد لاسيما بالنسبة للعقود الحكومية الكبيرة. وفى الأشهر السبع الأولى من عام 2005، بلغ تضخم أسعار الاستهلاك 4.1% سنويا. ومعدل خدمة الديون منخفض، إذ يبلغ 1.6% من قيمة صادرات السلع والخدمات، بينما بلغت المعونة للفرد 23.5 دولار أمريكي في عام 2003. ويقدم الذيل الثاني مزيدا من التفاصيل.

الفقر الريفي

5 - على الرغم من أن الناتج المحلى الإجمالي للفرد مرتفع نسبيا فإن توزيع الدخل مشوه بدرجة كبيرة.ووفقا لاستقصاء الدخل والإنفاق الأسرى في سوازيلند عام 2001، تفيد آخر البيانات بأن الفئة الأغنى التي تمثل 20% استهلكت 56.4% من الدخل الوطني مقابل 4.3% للفئة الأكثر فقرا التي تمثل 20 في المائة. وكان معامل جيني، وهو مقياس لعدم التكافؤ، مرتفعا إذ بلغ 0.51، ولكن عدم التكافؤ في المناطق الحضرية كان أعلى منه في المناطق الريفية. وباستخدام بيانات التوزيع في الاستقصاء يبلغ دخل الفرد لنسبة 60% من السكان الأكثر فقرا حوالي 556 دولارا أمريكيا، وهو أقل من متوسط الناتج المحلى الإجمالي للفرد في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وأوضحت البيانات المأخوذة من الاستقصاء في عام 1995 أن العاملين بأجر والعاملين لحسابهم كانوا يحصلون على 75% من دخل فقراء الريف مقابل 12% من الزراعة.

6 - ومع هذا التوزيع المشوه للدخل لم يكن غريبا أن يسجل الاستقصاء ذاته مستويات عالية من الفقر حيث يعيش 69% من مجموع السكان تحت مستوى فقر الدخل و37% في حالة فقر مدقع (أي تحت خط الفقر الغذائي)[2]. وفى

[2] بسبب الاختلافـــات في المنهجية، لا يمكن مقارنة هذه الأرقام بصورة مباشرة مع تلك الأرقام المأخوذة من استقصاء الدخل والإنفاق الأسرى في سوازيلند في عام 1995 والذي أوضح أن 66% من السكان يعيشون تحت خط الفقر و 48% تحت خط الفقر الغذائي.

المناطق الريفية كانت الأرقام المقابلة أعلى بدرجة كبيرة إذ بلغت 76% و43% على الترتيب. ويعد الفقر المدقع في المناطق الريفية ضعف الموجود في المناطق الحضرية تقريبا (20%). وتعد فجوة الفقر وشدة الفقر كبيرة إذ تصل إلى الضعف تقريبا في المناطق الريفية من سوازيلند مقارنة بالمناطق الحضرية. ومع أن مستويات الفقر تفاوتت بعض الشيء بين المناطق الإدارية والمناطق الأيكولوجية في البلد (61% إلى 81%)، فإنه توجد مستويات عالية على امتداد المناطق الريفية في سوازيلند. واقترنت المستويات العالية للفقر بمعدلات عالية للبطالة، وأوضح استقصاء 2001 أن 34% من القوى العاملة الريفية بلا عمل. كما أن 47% من الأسر التي يعمل عائلها كانت فقيرة. وكانت الأسر التي يعمل عائلها في عمل غير موسمي معرضة للفقر بنسبة أقل إذ تبلغ 36%، في حين أن 77% من أولئك الذين يعملون في زراعة الكفاف كانوا فقراء. ويعد مستوى الفقر أعلى بين الأسر التي تعولها نساء، إذ يبلغ 63% مقابل 53% للأسر التي يعولها رجال.[3]

7 - وهناك مؤشرات أخرى تشير إلى مستويات فقر عالية ومتزايدة. ونظرا لأن مؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يبلغ 0.498، فإن سوازيلند جاءت في المرتبة 147 من بين 177 دولة في عام 2003، مقارنة بالمرتبة 117 في عام 1994، وهى تصنف الآن باعتبارها من بلدان التنمية البشرية المنخفضة. ويأتي مؤشر التنمية البشرية لسوازيلند الآن منخفضا بمقدار 47 درجة عن مرتبتها (وفقا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي) من حيث الناتج المحلى الإجمالي، وهو أقل مما كان عليه في عام 1975 وأقل من المتوسط بالنسبة لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وفى أعقاب التنمية الاقتصادية والاجتماعية السريعة في سبعينات وثمانينات القرن الماضي، ارتفع مؤشر التنمية البشرية بصورة منتظمة من 0.530 في عام 1975 قبل أن يصل إلى ذروته عند 0.624 في عام 1990، ثم انخفض بسرعة بعد ذلك. ومن حيث مؤشر الفقر البشري، تأتى سوازيلند، بقيمة تبلغ 52.9%، في المرتبة 97 من بين 103 بلدان نامية شملها هذا المؤشر.

8 - والمؤشرات الاجتماعية الرئيسية ليست مواتية الآن وآخذة في الانخفاض. ومتوسط العمر المرتقب يبلغ الآن 32.5 سنة، وهو أقل متوسط في العالم، ولا يزال آخذا في الانخفاض وهو ما يعبر عن انتشار فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز. ووفقا لاستقصاء حكومي بلغت الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز بين النساء الحوامل 42.6% في عام 2004 و56% في عام 2005. وسوف يكون هناك 000 120 يتيم بحلول عام 2010. و9% من الأولاد المولودين في الفترة من 2000–2005 يحتمل أن يظلوا على قيد الحياة حتى سن 65، والرقم المقابل بالنسبة للفتيات هو 12 في المائة.

9 - ويبلغ معدل الوفيات بين الأمهات 370 لكل مائة ألف من المواليد الأحياء، وتبلغ وفيات الرضع 105 لكل ألف من المواليد الأحياء، ويبلغ معدل الوفيات بين الأطفال دون سن الخامسة 153 لكل ألف من المواليد الأحياء، في حين أن 48% من السكان لا تتاح لهم فرص الحصول على مصادر مائية محسنة. وفى عام 2003 كان 21% من البالغين أميين، وفى حين أن 3.5% من الأطفال لم يلتحقوا بالمدارس في عام 1999، فإن هذه النسبة من المتوقع أن ترتفع إلى 30% بحلول عام 2015.

[3] ليس من الواضح كيف تتواءم هذه الأرقام مع الرقم العام الذي يبين أن 69% من السكان يعيشون تحت خط الفقر.

10 - ويعد مؤشر تطوير التمايز بين الجنسين 0.485، وتأتى سوازيلند في المرتبة 115 من بين 140 بلدا، في حين يضع مقياس تمكين الجنسين سوازيلند في المرتبة 54 من 80 بلدا توفرت بيانات بشأنها. وتسجل سوازيلند أرقاما جيدة فيما يتعلق بنسبة العاملات المهنيات والتقنيات (61%). غير أن المرأة محرومة من المزايا بدرجة خطيرة في جميع المجالات الأخرى. فالتقاليد تعطى المرأة وضع الأقلية وتحرمها من إمكانية الحصول على الأصول والموارد الإنتاجية بحكم حقها الشخصى خاصة فيما يتعلق بالإرث والخلافة.

11 - وهناك عوامل هيكلية كثيرة تعد مسؤولة عن ارتفاع معدل الفقر. وكان من بين تلك العوامل التي أثارها الفقراء أثناء التقييم التشاركي للفقر لعام 1997 ومشاورات *Tinkhundla*[4] في عام 2001 حالة الجفاف المزمن الذي صاحب فشل محصولي، ونفوق الحيوانات المنزلية، والافتقار إلى مياه الشرب، والافتقار إلى الأراضي الزراعية الملائمة؛ والحرمان من الأسواق الرئيسية ومصادر المعلومات، والخيارات المحدودة لتنوع الفرص من أجل توليد الدخل؛ والافتقار إلى المهارات التنافسية التي تكتسب من خلال التعليم. كما أن التقاليد لا تعمل لصالح المرأة. وهذه العوامل تضع الفقراء في مصيدة الفقر ولا تعمل لصالح الانتعاش. وفضلا عن هذا، فإن قاعدة الموارد المحدودة والافتقار إلى القدرة التنافسية في بيئة عالمية يحد من نطاق توليد دخول إضافية.

12 - ويعد الأيتام والأسر التي يعولها أطفال والأسر المصابة بفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز والمسنون والمتقاعدون والمعدمون وأطفال الشوارع والأرامل والمعاقون من أكثر الجماعات تعرضا في سوازيلند. وتعد خطط الوقاية الاجتماعية لهذه الجماعات أمرا حاسما من أجل ضمان رفاهيتها. ولاحظ التقرير القطري عن الأهداف الإنمائية للألفية لعام 2003 أنه ليس من المحتمل أن تفي سوازيلند بسبعة من الأهداف الثمانية للألفية، بما في ذلك تخفيض نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مُدقع إلى النصف ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز وانحساره بحلول عام 2015. ولاحظ التقييم أنه بالنسبة لمعظم الأهداف تعد البيئة الداعمة ضعيفة ولكنها آخذة في التحسن.

الأداء الزراعي وأداء القطاع الريفي

13 - يعد المجتمع الزراعي والريفي المجتمع الغالب في سوازيلند، حيث مثلت الزراعة والحراجة على نحو مباشر 12% من الناتج المحلى الإجمالي في عام 2003. وتوفر الزراعة المواد الخام لنحو 33% من القيمة المضافة لقطاع المصنوعات بينما يمثل تجهيز المنتجات الزراعية النصيب الرئيسي للمصنوعات في الناتج المحلى الإجمالي، والزراعة في مجملها هي الدعامة الرئيسية للاقتصاد السوازيلندي ومصدر غالبية الصادرات. وكان النمو في القطاع الزراعي بطيئا أو سلبيا خلال العشرين عاما الماضية، أي – 0.4% في السنة (1984–1994)، غير أنه أظهر نموا متواضعا خلال السنوات العشر الأخيرة بلغ 1.4% في السنة (1994–2004). وكان الجفاف أحد العوامل الرئيسية لانخفاض مستويات النمو. وقد عانى النمو أيضا من القيود الهيكلية الكامنة في السياسات السابقة الخاصة بالتسويق وتحديد الأسعار، كما عانى مؤخرا من انتشار الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز. وتعتمد الأسر على الناتج الزراعي إما بوصفها من صغار الملاك أو كموظفين في مزارع كبيرة، كما أن ثلث مجموع السكان يعمل في

[4] Tinkhundla هي جزء من نظام غير حزبي يجمع بين النظام العرفي السوازيلندي ونظام ويستمنستر الحديث.

شكل ما من أشكال النشاط الزراعي. ويعتمد قطاع المزارع الكبيرة على الري، كما أن استخدام مياه الأنهار تنظمه اتفاقات دولية مع جنوب أفريقيا وموزامبيق.

14 - وتمثل الأراضي الصالحة للزراعة نحو 10% من مساحة الأراضي، منها 37% تخضع للري. ويتم الحصول على الأراضى أو استخدامها في سوازيلند طبقا لنظامين للحيازة: الأراضي المسجلة بصكوك ملكية وأراضى سوازيلند الوطنية. والنوع الأول مملوك للأفراد أو الشركات ويستخدم من أجل الزراعة التجارية الخاضعة للري (قصب السكر والفواكه في الغالب)، وتربية الماشية والحراجة، وكان يضم 000 527 هكتار في الفترة1992–1993 (أحدث البيانات) عن 359 مزرعة. والنوع الثاني يسيطر عليه الملك ويديره زعماء القبائل. وتمثل أراضى سوازيلند الوطنية نحو 75% من جميع الأراضي في هذا البلد، وتتألف من أراضى الرعي والغابات والأراضي الزراعية. وتمنح حقوق الاستخدام الفردية بالنسبة للنوع الثاني من الأراضي؛ وتستخدم المجتمعات المحلية الأراضي المتبقية كمورد مشترك. ويعيش نحو 400 90 أسرة على أراضى سوازيلند الوطنية، منهم 000 78 أسرة تقوم ببعض أعمال الزراعة. ويستخدم 10% فقط من الأراضي الوطنية الصالحة للزراعة لإنتاج المحاصيل؛ ويستخدم الباقي لأغراض الري. وتضم الأسرة الريفية في المتوسط ثمانية أفراد، و32% من هذه الأسر تعولها نساء، وتقوم معظمها بزراعة مساحة صغيرة لإنتاج المحاصيل البعلية ويعيش 86% منها تحت خط الفقر (69% في الأراضى المسجلة بصكوك ملكية). والإنتاج آخذ في الانخفاض بسبب فقدان العمالة نتيجة الإصابة بمرض الإيدز. والأسر التي يوجد بها مريض واحد بالإيدز يقل إنتاجها بنسبة 50% عن الأسر العادية، (كما خلص إلى ذلك مشروع Gone Rural الذي يقوم بتوظيف أكثر من 750 امرأة ريفية في دراسة أجريت عام 2005). والملكيات في سوازيلند صغيرة ويقوم 92% من الأسر بزراعة أقل من هكتار واحد للأسرة وهناك نحو 700 ملكية فقط تزيد مساحتها عن خمسة هكتارات. ويمثل إنتاج المحاصيل من أراضي سوازيلند الوطنية نحو 8% فقط من الناتج المحلى الإجمالي للزراعة. ولا يمكن استخدام أراضى سوازيلند الوطنية إلى جانب الأراضى المسجلة بصكوك ملكية على عكس الأخيرة. ولهذا فإن المزارعين في الأراضي الوطنية لا يمكنهم عادة الحصول على فرص التمويل التجاري. والنمط المحصولي تغلب عليه زراعة الذرة التي تمثل (86%) يليها القطن بنسبة (5%). وملكية الحيوانات الزراعية مشوهة للغاية وليست من بين الأنشطة الرئيسية للجماعات التي يستهدفها الصندوق، ولهذا فإن الحيوانات الزراعية ليست مستهدفة بصورة مباشرة. غير أن خطط استخدام الأراضي والحيوانات الزراعية وحقوق الرعي تدخل في هذه المشاريع حيث أن ذلك أيضا يعد قضية رئيسية لحوار السياسات.

باء – السياسات والاستراتيجية والسياق المؤسسي

السياق المؤسسي الوطني

15 - تدرك سوازيلند أن الإدارة السليمة تعد من الأمور الحاسمة لتشجيع الاستقرار الاقتصادي الكلي والنمو ودور القطاع الخاص. فيجب أن يعمل القطاع الخاص في بيئة تمكينية لتحديد فرص الاستثمار واستغلالها في جميع القطاعات دون أية عوائق. وتؤدى الإدارة الضعيفة والهزيلة إلى عرقلة تقديم الخدمات والمنافع لأولئك الذين يستحقونها وذلك لأن نفوذ جماعات المصالح القوية يؤثر على السياسات والبرامج ويلحق الضرر بها بينما تختفي الشفافية والمساءلة ويصبح الفقراء بلا تأثير وبلا صوت وبلا قوة وبلا حماية. وهناك حاجة لتعزيز مؤسسات وعمليات المساءلة، وتطبيق القانون

والعدالة، وإدارة القطاع العام، وتشجيع مشاركة الفقراء في صنع القرار عن طريق الإدارة اللامركزية، والقضاء على الفساد، وحماية حقوق الإنسان.

16 - ومن بين العوامل الرئيسية التي تؤثر على معظم المؤسسات فقدان الوضوح في الأدوار والمسؤوليات التي تترك أثرا على فرص النمو. وغالبا ما تتولى الحكومة الأدوار والمسؤوليات التي تنتمي بالفعل إلى القطاع الخاص أو المنظمات غير الحكومية مما يسبب تضاربا في المصالح عند توفير البيئة التمكينية. وفضلا عن هذا، توجد لدى الحكومة والمنظمات غير الحكومية قدرة محدودة، وخاصة قاعدة المهارات والمعارف، بينما تعانى المنظمات غير الحكومية من الافتقار الى المعلومات والموارد. ويتم الاعتماد على الجهات المانحة لتقديم الموارد المالية وهو ما يعنى تهديد الاستدامة نظرا لأن التمويل ينتهي قبل أن تستكمل الأنشطة بسبب معوقات أولية في القدرة. وفى نفس الوقت، يجد القطاع الخاص نفسه في منافسة مباشرة مع الحكومة، ولاسيما في مجال تنمية المشاريع. وفى الوقت الحاضر، ووفقا للدستور الجديد الذي اعتمد في عام 2005، بدأت كثير من مبادرات السياسات تغير من البيئة المؤسسية والسياسية من أجل تحسين البيئة المؤسسية.

الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر الريفي

17 - تم تعميم مشروع استراتيجية وخطة عمل الحد من الفقر في مارس/آذار 2005. وتجرى الآن العملية النهائية للمشاورات. وتعد الاستراتيجية وخطة العمل عنصرا أساسيا في استراتيجية التنمية الوطنية (1997–2022) وكانت عملية إعداد الاستراتيجية وخطة العمل عملية تشاركية بدرجة كبيرة، تركز على مدخلات من الفقراء أنفسهم وتشرك الهياكل التقليدية على مستوى *Tinkhundla* في جميع أنحاء القطر، وكذلك المنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص والحكومة. والهدف العام هو الحد من الفقر بنسبة 50% بحلول عام 2015 (أي إلى 35%) والقضاء عليه تماما بحلول عام 2022. ومن الواضح أن هذا هدف طموح للغاية وسوف يتطلب إصلاحات أساسية وتغييرا في نهج التنمية.

18 - وتقوم استراتيجية الحد من الفقر وخطة العمل على ست دعامات تشكل المجالات المواضيعية للحد من الفقر: (أ) الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلى كإطار للنمو وإعادة توزيع الدخل والتحول؛ (ب) والإسراع بالنمو الاقتصادي القائم على المشاركة العريضة من أجل الحد من الفقر بصورة فعالة؛ (ج) وتمكين الفقراء من توليد الدخل والحد من الاختلالات؛ (د) وتوزيع فوائد النمو بصورة عادلة عن طريق سياسة ضريبية للحد من الفوارق الاجتماعية والفقر والحرمان؛ (هـ) وتحسين نوعية الحياة للفقراء؛ (و) وتحسين الإدارة وتعزيز المؤسسات. ومن المتوقع أن توفر هذه الدعامات الحافز اللازم لنمو الاقتصاد وهو مطلب أساسي للحد من الفقر، وبدونه لا يمكن أن تنمو الدخول ولا يمكن أن تكون هناك إعادة توزيع مستدامة. ويعتمد النمو على إيجاد بيئة تمكينية وكذلك على تدخلات سريعة وملائمة في قطاعات معينة وخاصة الزراعة. ويجب أن يقترن ذلك بمشاركة متكافئة (حتى لا يكون هناك أي تمييز)، ويتحقق الاستقرار الاقتصادي الكلي، وتنمية رأس المال البشري، وخفض حالات التعرض، وإيجاد الإدارة السليمة بحيث يتم تعزيز جميع المؤسسات من أجل تحسين تقديم الخدمات وحماية حقوق الإنسان.

19 - وتدرك الحكومة وشركاء التنمية التحديات الكثيرة التي تواجه سوازيلند، وينظر إلى استراتيجية وخطة عمل الحد من الفقر على أنها تغيير وبداية للانفصال عن الأداء الهزيل في الماضي والاتجاهات السلبية. ومع وجود دستور جديد

ووضع الكثير من السياسات الجديدة، ظهرت مؤشرات واضحة على حدوث تغير إيجابي وبناء دولة حديثة، بما في ذلك قبول المجتمع المدني ومشاركته. وسوف يتخذ الصندوق مكانه في هذه البيئة المتغيرة بصورة إيجابية ويتضافر مع الأمم المتحدة وشركاء التنمية الآخرين لدعم حكومة سوازيلند وشعبها من أجل تحقيق النجاح والتغلب على كثير من التحديات في المستقبل.

التوافق والملاءمة

20- أقامت حكومة سوازيلند وشركاء التنمية علاقة ترابط وثيقة توفر الدعم المبرمج وتسهم في تحقيق الكثير من الأهداف الوطنية والأهداف الإنمائية للألفية. وتبذل جهود لدعم مبادئ التوافق والملاءمة على نحو ما اتفق عليه في إعلان باريس، مع التركيز على ما يلي: الدعم المنهجي للخطط الخاصة بالمتلقين من أجل بلوغ نتائج التنمية، وزيادة استخدام النظام الإداري الوطني، والمزيد من الأعمال المنسقة والمتوقعة بين الأطراف المانحة للمعونة. ومن خلال برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية هذا، يضع الصندوق نفسه في هذا السياق، وسوف يتم التوافق والملاءمة مع النظم القطرية وبرامج شركاء التنمية. وتوزع موارد الصندوق عن طريق الميزانية باستخدام الإجراءات والنظم الوطنية التي تنفذها المؤسسات والمنظمات الوطنية.

21- وبينما أصبح الصندوق في وضع يمكنه من دعم استراتيجية وخطة عمل الحد من الفقر، فقد شارك بفعالية مع جهات ممولة شريكة أخرى أثناء تقييم ثم تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع تكثيف الري لأصحاب الحيازات الصغيرة في الحوض الأسفل لنهر أوسوتو وهو ما دفع الصندوق إلى قيادة بعثة تقييم مشتركة شارك فيها مصرف التنمية الأفريقي، ومصرف التنمية للجنوب الأفريقي، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، والمفوضية الأوروبية. وتقوم هذه الجهات الممولة بتمويل من مشروع تكثيف الري لأصحاب الحيازات الصغيرة في الحوض الأسفل لنهر أوسوتو – المرحلة الأولى مع الحكومة ومصرف الاستثمار الأوروبي والصندوق الدولي لتنمية التعاون، (تايوان).

22- وإلى جانب الجهات الممولة لمشروع تكثيف الري لأصحاب الحيازات الصغيرة في الحوض الأسفل لنهر أوسوتو، تضم الوكالات المانحة الرئيسية العاملة والموجودة في سوازيلند الاتحاد الأوروبي، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ووكالات الأمم المتحدة. وكان إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة 2006–2010 مستعدا لهذا الغرض بمشاركة جميع وكالات الأمم المتحدة الموجودة في سوازيلند، وتبلغ قيمة المساعدة المقدمة من إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية 104.4 مليون دولار أمريكي. وفى حين أن المساعدة التي يقدمها الصندوق لا تدخل مباشرة ضمن التمويل الخاص بإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، نظرا لحجم وقلة عدد الجهات المانحة في البلد. ويعد برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية هذا متوائما مع إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ومكملا له بصورة كاملة. وتمثل برامج فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز 32% من قيمة المساعدة المتوقعة من إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، ويمثل الأمن الغذائي والخدمات الأساسية، ومعظمها على شكل معونة غذائية مقدمة من برنامج الأغذية العالمي، 43% أخرى. ويدخل في مكون الإدارة السليمة (4.3 مليون دولار أمريكي)، ما يقدم من مساعدة للحكومة من أجل تحديث أجزاء من الإطار القانوني. ويمكن للأهداف الاستراتيجية لبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية هذا أن تكون مكملة لبرامج الاتحاد الأوروبي وبرنامج سوازيلند للمشاريع والمقاولات الذي يتلقى مساعدة من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. وفى إطار البرنامج القطري الجديد التابع للصندوق، سوف يجرى التنسيق بين

منظمات الأمم المتحدة بصورة نشطة، وكذلك الشراكات مع شركاء التنمية الآخرين والقطاع الخاص لتحقيق التآزر ومتابعة عناصر التكامل التي تسهم في تحقيق أهداف استراتيجية وخطة عمل الحد من الفقر.

ثالثا – الدروس المستفادة من تجارب الصندوق في سوازيلند

ألف – النتائج السابقة والأثر والأداء

23- قام الصندوق بتمويل ثلاثة مشاريع في سوازيلند بقروض بلغت جملتها 22.7 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة قدمت بشروط الصندوق المتوسطة. وقد تم استكمال مشروعين (مشروع الائتمان والتسويق لصغار الملاك ومشروع التنمية الزراعية لصغار الملاك)، في حين يجرى العمل في المرحلة الأولى من مشروع تكثيف الري لأصحاب الحيازات الصغيرة في الحوض الأسفل لنهر أوسوتو – المرحلة الأولى. وتمت الموافقة على القرض الخاص بمشروع تكثيف الري لأصحاب الحيازات الصغيرة في الحوض الأسفل لنهر أوسوتو – المرحلة الأولى (11.9 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة) في ديسمبر/كانون الأول 2001 وأصبح نافذا في يناير/كانون الثاني 2004. وقد بدأ للتو بناء السد الرئيسي، وتقدر التكلفة الإجمالية للمشروع الآن بمبلغ 131.6 مليون دولار أمريكي، باستثناء المتطلبات الائتمانية والتي يمكن أن تبلغ 25 مليون دولار أمريكي. وفى أعقاب مؤتمر القمة الخاص بإنشاء الوظائف في أغسطس/آب 2005، وبناء على طلب وزارة المالية، يعد الصندوق منحة قدرها 0.2 مليون دولار أمريكي لتنمية المشاريع الصغيرة والجزئية والخدمات المالية الريفية في سوازيلند. ويمكن أن تفيد الخبرة المكتسبة نتيجة لذلك في تصميم برنامج محتمل للمستقبل.

24- وخلال فترة برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الأول (1999–2006)، قامت استراتيجية الصندوق في سوازيلند على ضرورة تحويل الزراعة في أراضى سوازيلند الوطنية بواسطة التكثيف الزراعي (عن طريق الري واستخدام التكنولوجيات المحسنة وشراء المستلزمات) والتسويق. وكانت الأهداف الاستراتيجية تقضى بتمكين مزارعي أراضي سوازيلند الوطنية من تنظيم أنفسهم لاغتنام الفرص الخاصة بإنتاج محاصيل ذات قيمة أعلى وتربية الحيوانات الزراعية، والاستفادة من الفرص التي تتيحها السوق المحلية والإقليمية والدولية. وتحقيقا لهذه الغاية، كان التوجه الخاص للمساعدة القصيرة والمتوسطة الأجل التي يقدمها الصندوق لسوازيلند يستهدف ما يلي: (أ) التصدي لأوجه الضعف التنظيمية المرتبطة بصغار الملاك وخاصة العاملين في أراضى سوازيلند الوطنية عن طريق تشجيع قيام جمعيات مدنية قوية وتحقيق التنمية القائمة على المجتمعات المحلية. وشملت عملية التسويق تعزيز الروابط بين القطاع الفرعي لصغار الملاك والقطاع الخاص من أجل تشجيع وتحفيز الاستثمار في الزراعة؛ (ب) وتوجيه الدعم إلى مؤسسات القطاع العام لتحسين قدرتها التقنية والإدارية على تخطيط الأنشطة المعتمدة وتنظيمها وتنفيذها (بالتنسيق مع جماعات أخرى) ورصد تقدمها.

25- وخلال فترة برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الأول، تضمنت مساعدات الصندوق لسوازيلند استكمال مشروع التنمية الزراعية لصغار الملاك (بقرض انتهى في 30 سبتمبر/أيلول 2002)، وتصميم مشروع تكثيف الري لأصحاب الحيازات الصغيرة في الحوض الأسفل لنهر أوسوتو – المرحلة الأولى، وأخيرا إعداد الاقتراح الخاص بالمنح الصغيرة – وهو مشروع تجريبي يشمل التمويل الريفي وتنمية المشاريع الجزئية.

باء – الدروس المستفادة

26- حقق المشروعان المنتهيان بعض النتائج الإيجابية بتشجيع التنوع المحصولي، وخاصة بتحسين المحاصيل المقاومة للجفاف وحدائق الخضروات، ولهذا تحسن غلات المحاصيل، وزيادة مشاركة المزارعين في الزراعة المروية المحدودة النطاق، وكذلك زيادة إيرادات المزرعة والأمن الغذائي، ومع استخدام جماعات لتطوير الري المحدود النطاق، تم أيضا اختبار ممارسات التسويق وجماعات الائتمان والمدخرات. وكان لجميع هذه المجالات بعض الأثر أثناء البرنامج ولكنها لم تنجح في تحقيق الاستدامة، وهذا يرجع أساسا إلى قدرة المنظمات غير الحكومية والقطاع العام. غير أنه ظل هناك عدد من أوجه القصور والمعوقات، منها انخفاض قدرة القطاع العام على التنفيذ؛ وعدم كفاية قنوات التسويق؛ وعدم عولية الخدمات المالية الريفية.

27- وتشمل الدروس الرئيسية المستفادة خلال الـ 23 عاما الأخيرة من عمليات الصندوق في هذا البلد الحاجة إلى: (أ) تفادى ترتيبات التنفيذ المعقدة، بما في ذلك الترتيبات الخاصة بتقديم المساعدة التقنية اللازمة، وتحسين قدرة المجتمع المدني/المنظمات غير الحكومية ومشاركتها في التنفيذ؛ (ب) وتحسين مستوى تشكيل جماعات المصالح التابعة للمستفيدين/المجتمعات المحلية وترابطها ومشاركتها في أنشطة التنمية مثلا عن طريق روابط المزارعين؛ (ج) وتحسين فرص وصول صغار الملاك إلى مياه الري، وإدارة المياه، ودعم تنوع المحاصيل في المناطق المروية، والحد من التأثر بالجفاف عن طريق زيادة وتنويع إيرادات مزارعي أراضي سوازيلند الوطنية من خلال دعم الأنشطة التي تضيف قيمة لإنتاجهم من المزرعة وخارج المزرعة استجابة لطلب السوق، وكذلك المحاصيل البعلية مثل الزراعة التي تحافظ على الموارد؛ (د) ودعم إنتاج الخضروات البعلية الذي يؤدى إلى تحسن كبير في إيرادات صغار الملاك ومستوى معيشتهم واكتفائهم الذاتي؛ (هـ) وتشجيع القطاع المصرفي لتقديم خدمات إلى مزارعي أراضى سوازيلند الوطنية، ليس فقط من أجل قصب السكر، وتعزيز النظام المالي الريفي غير المصرفي عن طريق تشجيع إنشاء جماعات طوعية للمدخرات والائتمانات، وغير ذلك من الوسطاء الماليين؛ (و) ومعالجة وباء فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز عن طريق برامج تحد من السلوك المغامر من جانب الجماعات المعرضة، وزيادة الخدمات المتاحة للسكان المتضررين (بما في ذلك اختبارات فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب، وتقديم الإرشادات الطوعية، والعلاج المضاد للفيروسات)، وتحسين القدرة الوطنية على التصدي للوباء وتعزيز شبكات السلامة للسكان المعرضين؛ (ز) ومع وجود مثل هذه النسبة العالية من السكان الحاملين لفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب، يصبح من الصعب زيادة قدرة مؤسسات القطاع العام لأن الموظفين يموتون في سن مبكرة بسبب الإيدز.

رابعا – الإطار الاستراتيجي للصندوق

ألف – الميزة النسبية للصندوق على المستوى القطري

28- تأتى الميزة النسبية للصندوق في سوازيلند من مصدرين. المصدر الأول هو معرفة العناصر الحاسمة الرئيسية المحلية للتنمية الريفية الناجحة. وقد اكتسبت هذه المعرفة من العمل مع السكان الريفيين في التنمية الأساسية (أو الأنشطة داخل المزرعة) المرتبطة بتطوير الري؛ وبشكل أعم في المساعدة على تقديم خدمات الدعم (مثل التمويل والتسويق وغير ذلك) لجماعات صغار الملاك في أراضى سوازيلند الوطنية وغيرهم ممن يعملون في مشاريع أخرى

جزئية أو صغيرة الحجم، والذين يتاح لهم القليل من المساعدات الأخرى. والمصدر الثاني يتمثل في الخبرة المكتسبة من العمل في بيئات مماثلة في أماكن أخرى في الإقليم لتطوير خدمات تسويقية ومالية محسنة للمناطق الريفية، ودعم إنشاء وتطوير مشاريع جزئية وصغيرة ومتوسطة الحجم وتمكين المرأة.

29- وفى هذه الظروف من الملائم أن يستمر دعم الصندوق لصغار الملاك في المناطق الرئيسية لمشاريع الري وغيرهم من مزارعي أراضى سوازيلند الوطنية والمشاريع الجزئية الجديدة أو الصغيرة القائمة. وهذا النهج من شأنه أن يساعد الأسر الريفية الفقيرة على زيادة دخولها والحد من تعرضها للفقر. وفضلا عن هذا، فإن دعم مقدمي الخدمات المالية والتسويقية اللازمة لهذه المشاريع (في المزرعة وخارج المزرعة) والمساعدة على مشاركة المرأة بصورة كاملة في التنمية الريفية بحكم حقها الشخصى من شأنه أن يستكمل هذه الأنشطة.

30- وهذه الأنشطة التي تسعى بطريقة مباشرة لزيادة دخول الفقراء عن طريق تحسين إنتاجيتهم ودعم تنفيذ استراتيجية وخطة عمل الحد من الفقر تستكمل تلك الأنشطة الخاصة ببرامج الجهات المانحة الرئيسية في سوازيلند والتي تتصدى لوباء فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز، بما في ذلك تقديم المعونة الغذائية (مثلا للتغذية المدرسية ولدعم التدريب). وتتوافق الميزة النسبية للصندوق في سوازيلند بصورة كاملة مع الإطار الاستراتيجي للصندوق الذي يؤكد على زيادة إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية والأسواق وتعزيز قدرة فقراء الريف ومؤسساته، كما تتوافق مع الاستراتيجية الإقليمية التي تشمل أيضا تحسين فرص الوصول إلى الأراضي والمياه وإدارتها وإيجاد نظام أفضل للمعارف والمعلومات.

باء – الأهداف الاستراتيجية

الإطار الاستراتيجي

31- على ضوء أبعاد وأسباب الفقر الريفي في سوازيلند والميزة النسبية للصندوق، تمت الموافقة مع الحكومة على ثلاثة أهداف استراتيجية. وسوف يسهم تحقيق هذه الأهداف في الحد من مستويات الفقر المرتفعة للغاية في المناطق الريفية، وتحسين الأمن الغذائي وسبل معيشة فقراء الريف. وبدعم من استراتيجية وخطة عمل الحد من الفقر وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، تتمثل الأهداف المراد تحقيقها فيما يلي:

(أ) **الأراضي والمياه:** العمل من أجل تيسير الوصول إلى الأراضي والمياه واستخدامها بصورة منتجة من جانب الأسر الريفية الفقيرة، بما في ذلك تقديم الخدمات ذات الصلة للأسر الريفية الفقيرة؛

(ب) **التمويل وتنمية المشاريع والأسواق:** تيسير الوصول إلى الخدمات المالية والتسويقية لتمكين الأسر الريفية الفقيرة من إقامة مشاريع جديدة جزئية وصغيرة ومتوسط الحجم ومواصلة تطوير المشاريع القائمة لكي تحقق الاستدامة؛

(ج) **التمكين والحقوق القانونية:** تشجيع المشاركة الكاملة لفقراء الريف، وخاصة النساء والشباب، في التنمية الريفية والاستفادة منها بحكم حقوقهم الشخصية، بما في ذلك الحصول على وسائل الإنتاج.

32 - والهدف الاستراتيجي (أ) موجه خصيصا لأولئك السكان المعرضين والمهمشين، بما في ذلك الأسر التي تعولها نساء، والشباب، والأسر المصابة بفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز، والأيتام، ومنظمات المزارعين. ويعد هذا الهدف جزءا من التطوير الجاري للري مع التركيز على التنمية والمحاصيل والمخزونات الصغيرة وأنشطة التجهيز الصغيرة وغير الزراعية. ويتطلب هذا الهدف الاستراتيجي اعتماد وتنفيذ مشروع سياسات الأراضي، وتنفيذ الحقوق الدستورية، واستكمال وتنفيذ استراتيجية إدارة المياه. ونظرا للمستوى العالي من السياسات المطلوبة فإن الهدف يعنى "العمل في اتجاه" هذه السياسات حيث يحتمل أن يكون التقدم بطيئا. أما دعم فقراء الريف، مع التركيز بشكل خاص على النساء والشباب، لتطوير أنشطة مدرة للدخل، سواء كانت للأسواق المخصوصة أو للأنشطة الرئيسية، بما في ذلك التجهيز الزراعي، فمن الممكن أن يتحقق عن طريق الهدف الاستراتيجي (ب). ويتطلب النجاح الكامل لهذا الهدف تشريعا داعما ويعتمد أيضا على اعتماد وتنفيذ مشروع وسياسات الأراضي لتأمين الملكية وما يقترن بذلك من إتاحة استخدام أراضى سوازيلند الوطنية. (ج) ويركز الهدف على تمكين النساء والشباب من توليد دخولهم الخاصة ولاسيما الغذاء وتأمين الدخل. وتعامل هاتان الفئتان كأقلية في إطار الممارسات العرفية وهذا يحد من قدرتهم وحوافزهم.

33 - وترتبط الأهداف الاستراتيجية بالحد من الفقر الريفي للأسباب التالية: أولا، يطغى وضع الأقلية للنساء والشباب على جميع الأهداف الاستراتيجية لأنه يمنعهم من المشاركة بصورة كاملة في أنشطة التنمية الريفية بحكم حقهم الشخصي. ولهذا يعد تمكين النساء والشباب هدفا استراتيجيا رئيسيا للصندوق وهو الأساس الذي يقوم عليه الهدف الاستراتيجي (ج). ثانيا، التركيز على الهدف الاستراتيجي (أ) الخاص بالأراضي والمياه، فصغار الملاك الذين يعيشون على أراضى سوازيلند الوطنية هم من الفقراء لأنهم يفتقرون إلى الموارد الكافية والأراضي ومياه الري والخدمات المالية والتسويقية. والملكيات الزراعية صغيرة والإنتاج منخفض حيث تغلب زراعة الذرة على النمط المحصولي بالاعتماد على الأمطار، خاصة مع تكرار حالات الجفاف. والحصول على الري ليس متاحا للجميع ولكن يمكن أن تكون هناك بدائل (الزراعة التي تحافظ على الموارد) وكذلك فرص لإضافة قيمة للمحاصيل البعلية والحيوانات الزراعية (مثلا عن طريق التسويق والتجهيز الزراعي). ويدرك الهدف الاستراتيجي (ب) وجود فرص لتطوير مشاريع جديدة جزئية وصغيرة وخارج المزرعة. وتتطلب مثل هذه المبادرات الحصول على الخدمات لاسيما الخدمات التسويقية والمالية. وبسبب خطورة فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز، أصبح التخفيف من آثار هذا المرض جزءا أساسيا من الممارسات الدائمة. وفى السياق الريفي لسوازيلند، أصبح من الواضح أن التعرض للجفاف يعد قضية مهمة للغاية، وفى إطار التوجهات الاستراتيجية، سوف يستمر دعم التنمية المتكافئة لتحسين استخدام وإدارة الأراضي المروية، وتجربة محاصيل بديلة، والانتفاع بالمحاصيل، مثل الوقود الحيوي (المأخوذ من قصب السكر)، والمشاريع الريفية الصغيرة.

34 - ويوفر الإطار الاستراتيجي الأساس لوضع برنامج قطري خاص بالصندوق في سوازيلند. وسوف يوفر البرنامج القطري إطارا متماسكا ومترابطا لمشاريع الصندوق في سوازيلند مما يحقق التآزر بين الأنشطة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية لبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية عن طريق تحسين الأثر، وإدارة المعارف، وحوار السياسات، والابتكار، والشراكات. ويجرى العمل حاليا في أحد المشاريع، وهو مشروع تكثيف الري لأصحاب الحيازات الصغيرة في الحوض الأسفل لنهر أوسوتو بهدف الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة عن طريق إضفاء الطابع التجاري

وتكثيف الزراعة لإدماج المزارعين من أصحاب الملكيات الصغيرة في الاقتصاد التجاري عن طريق توفير البنية الأساسية للري، والتحسين المستدام للصحة البيئية (بما في ذلك التخفيف من آثار فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز)، في منطقة المشروع. وهذا المشروع، من منظور الصندوق، يركز أساسا على دعم أصحاب الملكيات الصغيرة من أجل الحصول المتكافئ على الأراضي والمياه، وإنتاج المحاصيل التجارية، والتنويع، وقضايا الصحة والتمايز بين الجنسين لدعم الهدفين الاستراتيجيين (أ) و(ج) فيما يتعلق بالأراضي والمياه والتمكين والحقوق القانونية.

35- وبالإضافة إلى ذلك، وبناء على طلب الحكومة، يقوم الصندوق بتصميم أنشطة تجريبية صغيرة لدعم المنح القطرية من أجل اكتساب الخبرة في زيادة الدخل وتوليد العمالة عن طريق تطوير وإنشاء مشاريع ريفية جزئية وصغيرة وتحسين فرص الحصول على التمويل الريفي، وتوفير الأساس لمشروع جديد ممول بالقروض من المقرر تنفيذه مبدئيا في عام 2008 دعما للهدفين الاستراتيجيين (ب) و(ج) فيما يتعلق بالتمويل وتنمية المشاريع والأسواق وكذلك التمكين والحقوق القانونية. وسوف تشكل هذه الأنشطة الأساس التشغيلي للبرنامج القطري من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية الثلاثة. وكمثال جيد على التآزر في إطار البرنامج القطري، سوف يتطلب كل من مشروع تكثيف الري لأصحاب الحيازات الصغيرة في الحوض الأسفل لنهر أوسوتو والمنحة المقترحة حوارا سياساتيا مع الحكومة، خاصة بشأن قضايا وضع المرأة وتعزيز القوانين الخاصة بالأراضي، والمياه والتمويل والصحة من حيث ارتباطها بأثر فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز على الجماعة المستهدفة.

جيم – فرص للابتكار

36- نظرا لمحدودية الموارد المتاحة لسوازيلند في إطار نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، سوف يركز الصندوق على نهج وأنشطة ابتكارية لإقامة روابط وشراكات مع شركاء التنمية من أجل تحقيق التآزر وتطوير واستخدام عناصر التكامل الطبيعية. وفى إطار الهدف الاستراتيجي، (أ) سوف يدعم الصندوق الابتكارات التقنية الملائمة، بما في ذلك تنوع المحاصيل، لتحسين الإنتاجية والخدمات المقدمة لفقراء الريف. ويمكن أن توفر الاستراتيجية الوطنية للتكيف التي صيغت حديثا (بدعم من الاتحاد الأوروبي) إرشادات توجيهية، فقد تم على سبيل المثال تحديد خيارات لتطوير زراعة القطن والفصة والفلفل الحلو (والخضروات عموما). أما البحث عن سبل محسنة للحصول على التمويل الريفي والأنشطة الجديدة المدرة للدخل عن طريق الهدف الاستراتيجي (ب) فسوف يركز على تطوير تمويل القروض الصغيرة والحصول على الائتمانات، وتشجيع ثقافة الادخار، والمعلومات عن الأسواق، ودعم الحكومة لإيجاد بيئة تمكينية للأعمال الصغيرة. كما أن مبادئ استخدام الموارد الطبيعية المتاحة بسهولة وكذلك المهارات التقليدية كقاعدة تعتمد على المهارات والمعارف القائمة، وينبغي متابعة مثل هذه الأنشطة عند إنشاء مشاريع جديدة. ودعما للتمكين والحقوق القانونية، سوف يتم تشجيع النهج التشاركية وكذلك الجهود الخاصة بإيجاد وعى على المستوى الشعبي بالحقوق والحواجز الثقافية أمام هذه الحقوق. والنتائج التي ظهرت أثناء فترة تنفيذ برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية من المشاريع، ومن أنشطة الشركاء المانحين الآخرين من البلد، ومن أماكن أخرى في الإقليم (مثل كوازولا ناتال المجاورة في جنوب أفريقيا)، سوف تصلح كأساس آخر لتحديد خيارات واعدة. وبمجرد تحديد مثل هذا الابتكار الملائم، سوف تقوم العملية بما يلي: (أ) تجربة الابتكار؛ (ب) وتقييم النتائج وما إذا كانت مفيدة؛ (ج) واعتماد الابتكار وتكراره عن طريق التدخلات التي يدعمها الصندوق لاعتمادها من جانب الحكومة وشركاء التنمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

37- وعلى مستوى التنظيم، فإن النهج الذي يمكن استخدامه على نطاق واسع يتمثل في نموذج لإنتاج المصنوعات اليدوية التي تشارك فيها المرأة بالعمل من المنزل للوفاء بطلبات خاصة. وبالنسبة لتقديم الخدمات المالية للمشاريع الصغيرة والجزئية فإن المنحة الصغيرة التي يعدها الصندوق حاليا يمكن أن توفر بعض الدروس وقد تحدد ابتكارات محتملة يمكن إدراجها بعد ذلك في المساعدات التي يقدمها الصندوق لسوازيلند في المستقبل. وفضلا عن هذا، فإن الصندوق على اتصال بمقدمي الخدمات الآخرين للمشاريع الجزئية والصغيرة والمتوسطة الحجم (وزارة المشاريع والعمالة) (مبادرات مختلفة)، وبرنامج سوازيلند للمشاريع والمقاولات الذي تدعمه الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والمشاريع الجزئية التابعة للاتحاد الأوروبي) وكذلك القطاع الخاص (المنتجات الريفية السوازيلندية) لتبادل النتائج وتكرار أو توسيع أي نهج ابتكارية يمكن تحديدها أثناء فترة برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية. وأخيرا، يمكن أن تتمثل مصادر الابتكار الأخرى في مبادرات تسويقية ومالية ريفية يساعدها الصندوق في أقاليم أفريقيا الجنوبية والشرقية.

38- والجدير بالملاحظة أن هناك حاجة لتطوير مشاريع تستخدم مهارات تقليدية و/أو موارد طبيعية يمكن الحصول عليها محليا. وهذا لا يقلل فقط من التكاليف بالنسبة للمشاركين ولكنه يستفيد أيضا من مهاراتهم الحالية وقاعدة المعلومات الخاصة بهم مما يحقق لهم ميزة نسبية في تطوير السوق. وعن طريق إنجاز خيارات على المستوى المحلي، تتمكن الجماعة التي يستهدفها الصندوق، وخاصة النساء والأيتام والأسر المصابة بفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز، من المشاركة مع الحفاظ على مسؤولياتها الأسرية الأخرى.

دال – استراتيجية الاستهداف

39- سوف توجه المساعدة التي يقدمها الصندوق لسوازيلند إلى فقراء الريف من النساء والرجال، وخاصة الـ 70% من السكان الذين يعيشون على أراضي سوازيلند الوطنية ومن بينهم 76% من الفقراء. وهذه الجماعة كما لوحظ بالفعل هي القطاع الفرعي الأكثر فقرا بين أولئك الذين يعيشون في المناطق الريفية. وفي إطار الجماعة المستهدفة، سوف يوجه الصندوق اهتمامه بشكل خاص إلى العاملين لحسابهم، والموظفين الموسميين، ومنتجي الكفاف، وجميعهم يعيشون بمستويات من الفقر تصل إلى 60%. ويركز اثنان من الأهداف الاستراتيجية الثلاثة (الأراضي والمياه، والتمويل وتنمية المشاريع والأسواق) على فقراء الريف، ومن بينهم الأسر التي تعولها نساء، في حين أن الهدف الاستراتيجي الآخر (التمكين والحقوق القانونية) سوف يهتم بالنساء والشباب من أجل التصدي لوضعهم الخاص وهو وضع الأقلية وتمكينهم من المشاركة في التنمية بحكم حقوقهم الشخصية والاستفادة منها بالكامل.

40- وتتميز أكبر جماعة يستهدفها الصندوق بأنها الجماعة الأكثر تعرضا وتهميشا وتضم النساء والشباب والأسر المصابة بفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز بما في ذلك الأيتام والأسر التي يعولها أطفال ومنتجو الكفاف. وهؤلاء عادة لا تتاح لهم فرص الحصول على التمويل والموارد الطبيعية بما في ذلك (الأراضي أو المياه)، كما أن عمليات صنع القرار وحقوقهم القانونية محدودة للغاية إما بسبب الافتقار إلى السياسات أو عدم تنفيذ هذه السياسات. أما الفقراء فهم أصحاب الملكيات الصغيرة وصغار المجهزين وقضاياهم مماثلة ولكن يتوفر لديهم بعض الدخل في حين تتأثر الفئة الأكثر فقرا بالحرمان من التمويل مما يعوق أنشطة القيمة المضافة والتنويع سواء بالنسبة للمحاصيل أو المخزونات الصغيرة. ولا توجد لديهم تنظيمات أو روابط.

41- والمنظمات المنفذة للأنشطة التي يدعمها الصندوق سوف تستهدف المستفيدين مباشرة. وفى حالة توفير الأراضي المروية، يحدد مشروع تكثيف الري لأصحاب الحيازات الصغيرة في الحوض الأسفل لنهر أوسوتو الأسر المستهدفة في منطقة المشروع وييسر إشراكهم في المستقبل كأعضاء في منظمات المزارعين، وسوف تتاح لهم فرص الحصول على الأراضي المروية لإنتاج قصب السكر والمحاصيل الأخرى. وبينما تدعم مساعدات الصندوق مقدمي الخدمات (مثل الائتمان المالي للمرأة وشركة تمويل التنمية السوازيلندية) في إطار الاقتراح الخاص بالمنح الصغيرة وأثناء المساعدة اللاحقة للمشروع، فإن هذه المنظمات سوف تطلب من عملائها إتباع منهجياتها الخاصة التي تركز على فقراء الريف. وطبيعة هذه المنظمات والخدمات التي تقدمها هي على نحو يجعل عملاءها من الجماعة التي يستهدفها الصندوق. ومثل هذه الخدمات ليست مغرية بالنسبة للأسر الموسرة.

42- ولا يمكن التهوين من أثر فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز على الحياة الاقتصادية لهذا البلد. وهناك وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأغذية العالمي) تقوم بدور رئيسي هنا وترتبط الأنشطة القطرية للصندوق بعملها ارتباطا وثيقا. ويشارك مشروع تكثيف الري لأصحاب الحيازات الصغيرة في الحوض الأسفل لنهر أوسوتو بالفعل في برنامج الغذاء مقابل العمل التابع لبرنامج الأغذية العالمي في حين تمتد أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على نطاق البلد بأكمله. ويعتبر هذا أمرا حيويا لتعزيز تنمية الاستراتيجيات الخاصة بسبل المعيشة والتي سوف تواصل دعم الجماعات التي يستهدفها الصندوق (ولاسيما النساء والأيتام) التي تواجه مسؤوليات ثقيلة لتلبية الاحتياجات الأسرية وما يرتبط بذلك من تكاليف صحية.

هاء – ترابط السياسات

43- يعطى تحليل القطاع الريفي والحافظة الجارية والذي استكمل لغرض نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء متوسطا قدره 2.88 لكل وحدة من بين 12 درجة، وهو ما يوحي بشكل عام بأن نوعية السياسات الحالية لهذا البلد والإطار المؤسسي للتنمية الريفية "غير مرض نوعا ما"، (وهى ثالث أدنى فئة). وسوف تؤخذ احتياجات حوار السياسات في إطار برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية من تحليل نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء ومضاهاتها بالأهداف الاستراتيجية لاستراتيجية وخطة عمل الحد من الفقر والأهداف الاستراتيجية للصندوق. واعتمادا على الخبرات التي تحققت في إطار البرنامج القطري، سوف يسهم الصندوق في حوار السياسات من أجل ضمان إدراج القضايا المتصلة بالتخفيف من وطأة الفقر الريفي.

44- وهناك عدة سياسات ترتبط بالأهداف الاستراتيجية حيث يلزم اتخاذ إجراء ذي طبيعة سياسية لدعم تحقيق الأهداف:

(أ) **الأراضي والمياه:** اعتماد وتنفيذ مشروع السياسات الوطنية للأراضي والانتهاء من استراتيجية إدارة المياه بدعم من مشروع تكثيف الري لأصحاب الحيازات الصغيرة في الحوض الأسفل لنهر أوسوتو.

(ب) **التمويل وتنمية المشاريع والأسواق:** ينبغي للحكومة (i) ألا تقدم أموالا على شكل منح مثل أموال التنمية الريفية التي يمكن أن يستغلها الأفراد في تطوير مشاريع تحقق لهم مكاسب خاصة؛ (ii) وتتقدم الحكومة (وزارة المالية والبنك المركزي) بتشريع تمكيني للمؤسسات المالية غير المصرفية؛ (iii) وتنفذ

السياسات الوطنية المعتمدة للمنظمات غير الحكومية؛ (iv) وتنفذ السياسة الوطنية لمملكة سوازيلند بشأن تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. والمنح الصغيرة المقترحة والدعم اللاحق للمشاريع من شأنه أن يخدم هذه الأجندة السياسية.

(ج) **التمكين والحقوق القانونية:** ينبغي للحكومة (i) تنفيذ الحقوق الدستورية للمرأة؛ (ii) واعتماد وتنفيذ مشروع السياسات الوطنية للتمايز بين الجنسين، حتى يمكن للنساء والشباب الحصول على الموارد بحكم حقوقهم الشخصية (مثل الأراضي والائتمانات). وسوف يعمل مشروع تكثيف الري لأصحاب الحيازات الصغيرة في الحوض الأسفل لنهر أوسوتو على المنح الصغيرة المقترحة والدعم اللاحق للمشاريع على تحقيق هذه الأجندة السياسية.

45- وقد صيغت السياسات المذكورة أعلاه وتم اعتماد اثنتين منها وهى السياسات الوطنية للمنظمات غير الحكومية والسياسات الوطنية لمملكة سوازيلند بشأن تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، مع أن التنفيذ قد بدأ للتو. وتضفي وثيقة السياسات الخاصة بالمنظمات غير الحكومية طابعا رسميا على العلاقة بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية وتعترف بالأدوار التي يقوم بها كل منهما. وتسعى السياسات الخاصة بالمنظمات غير الحكومية لتحقيق ما يلي: (أ) إيجاد تعريف للمنظمة غير الحكومية يستخدم كمعيار لتسجيلها لدى وزارة الداخلية؛ (ب) ووضع إجراءات رسمية لتسجيل المنظمات غير الحكومية لدى الحكومة؛ (ج) ووضع معايير وإجراءات تستطيع المنظمات غير الحكومية بمقتضاها الحصول على مساعدة مالية من الحكومة وترتيبات لرصد أنشطة المنظمات غير الحكومية الممولة على هذا النحو؛ (د) وإيجاد قناة تمكن المنظمات غير الحكومية والحكومة من الاتصال فيما بينها. وتسند هذه السياسات الدور الرئيسي لوزارة الداخلية التي من المقرر أن تنشئ مكتبا خاصا بالمنظمات غير الحكومية ولجنة وطنية للمنظمات غير الحكومية. وتعد السياسات الوطنية لمملكة سوازيلند بشأن تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وثيقة شاملة توفر إطارا للمساعدة التي تقدمها الحكومة لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وتحقق بعض الترشيد في دعم الحكومة لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم تحت إشراف وحدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بوزارة المشاريع والعمالة، وهذه المسؤولية موزعة حاليا بين 16 وزارة من الوزارات الـ 17.

46- وتلاحظ وثيقة السياسات الخاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم أن تقديم أموال للمشاريع الصغيرة عن طريق التدخل الحكومي المباشر يمثل مشكلة. وتبين التجربة في أماكن أخرى أنه ينبغي للحكومة ألا تقدم أموال التنمية كمنح يمكن استخدامها في تمويل مشاريع لتحقيق مكاسب خاصة حيث أن ذلك يشوه سوق الائتمانات ويفتح المجال للبحث عن المكاسب. كذلك لا ينبغي للحكومة أن تنساق بصورة نشطة وراء أنشطة المشاريع الخاصة. وتعترف وثيقة السياسات بالحاجة إلى تطوير قطاع مؤسسات التمويل الصغير، بما في ذلك النواتج المالية الجديدة، وقيام البنك المركزي بوضع تنظيم محسن لقطاع مؤسسات التمويل الصغير. وهذان الإجراءان ضروريان لتلبية احتياجات أصحاب المشاريع الجزئية والصغيرة والمتوسطة الحجم في المستقبل. وتعترف وزارة المالية بضرورة وضع تشريع تمكيني ملائم للمؤسسات المالية غير المصرفية لكي تتمكن هذه المؤسسات من تطوير نفسها والعمل كوسطاء ماليين مؤثرين للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وفى الوقت الحاضر، تجد المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم صعوبة في الحصول على التمويل من المصارف التجارية، في حين تتمثل مصادر التمويل الأخرى في الهيئات الحكومية والمنظمات غير الحكومية أو منظمات العضوية المماثلة (مثل الائتمان المالي للمرأة أو جماعات الادخار والائتمان التي

أنشأتها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)). وفى حين أن المجموعة الأخيرة لا يمكنها سوى تعبئة مدخرات من أعضائها، فإن المجموعة الأولى لا تقوم بتعبئة المدخرات ولا تستطيع العمل كوسطاء ماليين.

47- ولا يزال مشروع السياسات الوطنية للأراضي الذي أعد في عام 1999 في انتظار الموافقة برغم ما يحظى به من تأييد واسع. وسوف يتضمن مشروع سياسات الأراضي أحكاما من أجل: (أ) المساواة بين الجنسين في تخصيص الأراضي وحماية حقوق الملكية؛ (ب) استخدام أراضى سوازيلند الوطنية كضمان للقروض مما يساعد في التغلب على أحد المعوقات التي تواجه صغار الملاك، كالعجز عن الحصول على الائتمانات لتمويل التكثيف والتنويع الزراعيين؛ (ج) إدخال نظام كفء وفعال وشامل لإدارة الأراضي، بما في ذلك القضايا الخاصة بالحيوانات الزراعية.

48- ويركز مشروع السياسات الخاصة بالتمايز بين الجنسين على الاهتمام بالجوانب الإيجابية وتخفيف الجوانب السلبية للتقاليد والثقافات السوازيلندية من أجل إيجاد فرص وحقوق متكافئة للرجال والنساء في كافة جوانب التنمية. فالوضع المتدني للمرأة في سوازيلند تعززه الممارسات الثقافية والقانون العام. ويلزم تعديل قوانين معينة (القوانين العرفية والقوانين العامة)، خاصة تلك التي تتعلق بالزواج في المجتمع المحلي والملكية والإرث والخلافة التي تحتاج للتوافق حتى تتمكن النساء والفتيات من ممارسة حقوقهن الدستورية تبعا لذلك. ويلزم تمكين المرأة من الحصول على الأراضي والائتمانات بحكم حقها الشخصي وألا تعتمد على الأقارب من الذكور في الحصول على هذه الموارد.

49- وسوف يسعى الصندوق لدعم هذه التغيرات في السياسات عن طريق تنفيذ البرنامج القطري وأنشطة المشاريع التي يجرى دعمها أثناء فترة برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية (مشروع تكثيف الري لأصحاب الحيازات الصغيرة في الحوض الأسفل لنهر أوسوتو، والمنح القطرية الصغيرة قيد التصنيف، والمشاريع اللاحقة). ويدعم الصندوق إنشاء منتدى للمنظمات غير الحكومية، وتحويل وحدة تنسيق التمايز بين الجنسين في وزارة الداخلية إلى إدارة، وتستطيع الهيئة المقترحة للتمايز بين الجنسين أن تشكل جزءا من هذا النهج. وسوف تتعاون برامج الصندوق أيضا مع شركاء التنمية الآخرين الذين يعملون في قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم (مثل الاتحاد الأوروبي وبرنامج سوازيلند للمشاريع والمقاولات الذي تدعمه الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية) وكذلك القطاع الخاص.

50- وتظهر نتائج المشاريع والبرامج التي يدعمها الصندوق من مؤشرات نظام إدارة النواتج والأثر، وسوف يستخدم التوثيق المنهجي وتعميم الدروس المستفادة لمساعدة الحكومة على تحديث استراتيجية وخطة عمل الحد من الفقر واستراتيجية الفقر الريفي.

خامسا – إدارة البرنامج

ألف – إدارة برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية

51- سوف تشمل ترتيبات رصد برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية ما يلي: (أ) عملية إعداد التقارير السنوية من جانب مدير البرنامج القطري عن تنفيذ برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية باستخدام مجمل تقارير نظام إدارة النواتج والأثر وصحيفة قضايا البرنامج القطري؛ (ب) واستعراض نصف المدة لبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية المقرر في نهاية عام 2009؛ (ج) وتقييم برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الذي سوف يأخذ شكل تقييم ذاتي في نهاية عام

2011. وسوف ينظم الصندوق حلقات عمل سنوية لاستعراض تنفيذ البرنامج القطري كجزء من عمليات دعم الإشراف والتنفيذ. وسوف تركز حلقات العمل على التقدم في السياسات والتغييرات المؤسسية التي تدخل في إطار نتائج برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية.

باء – إدارة البرنامج القطري

52 - يهدف البرنامج القطري إلى ربط جميع الأنشطة التي يمولها الصندوق في سوازيلند وزيادة وتحسين أثرها عن طريق إيجاد حالات تآزر من خلال عناصر التكامل المخططة، وتعزيز الأثر على التوجهات الاستراتيجية، والمساهمة في استراتيجية وخطة عمل الحد من الفقر التابعة للحكومة. ولتحقيق ذلك على المستوى القطري، سوف يتم تشكيل فريق لإدارة برنامج الصندوق يتألف من موظفي المشروع ذوي الصلة، والمسؤولين الحكوميين، والجهات المتلقية للمنح، ومقدمي الخدمات، وممثلي صغار الملاك، وغيرهم من أصحاب الشأن/الشركاء للاجتماع بصورة منتظمة ومناقشة التقدم والنتائج والاتفاق على الخطوات التالية. وسوف يعمل هذا الفريق على المستوى القطري لتنفيذ أولويات برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية، بما يحقق أثر برنامج الصندوق، وإدارة المعارف، وحوار السياسات، والابتكار، وخلق الشراكات، بدعم من فريق البرنامج القطري للصندوق ومدير الفريق.

53 - ويتمثل العنصر الحاسم أثناء التنفيذ في الإشراف، خاصة لدعم التنفيذ. وفى أعقاب قرار مجلس المحافظين عام 2006، تم توسيع خيارات الإشراف الذي يقوم به الصندوق. وفى إطار نموذج التشغيل الجديد يجرى تنقيح سياسات الإشراف والخطوط التوجيهية. وبناء على التقدم المحرز في العمل سوف تتميز طريقة الإشراف في سوازيلند بالمرونة، والاستمرار مع المؤسسة المتعاونة الحالية (مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع)، خاصة لأغراض الرقابة المالية والدعم، وسوف يتولى الصندوق مسؤولية أكبر عن دعم التنفيذ المنتظم في إطار البرنامج القطري، بما في ذلك إشراك المؤسسات الوطنية في تقديم دعم مكثف ومحدد للأفرقة القطرية.

جيم – الشراكات

54 - يراد من عدد من الشراكات أن تساعد على تحقيق كل هدف استراتيجي، بما في ذلك تحسين الابتكار، وحوار السياسات، وإدارة المعارف، والأثر. ويسرد عمود "الشراكات" في الإطار الاستراتيجي للوكالات والحكومة والمنظمات غير الحكومية والجهات المانحة والقطاع الخاص، وهي الجهات التي تم تحديدها لكل هدف استراتيجي. وهناك تصور لثلاثة أنواع من الشراكات. النوع الأول ويشمل الوكالات التي سوف تنفذ المشاريع أو البرامج التي يمولها الصندوق، والنوع الثاني يتمثل في تلك الوكالات التي تتولى أنشطة تكميلية. ويضم النوع الثالث تلك الوزارات التي تقوم بدور سياسي و/أو تشريعي لإيجاد البيئة التمكينية اللازمة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية. وهذه الشراكات موضحة في الجدول أدناه. وبالنسبة للأنشطة التكميلية، يبين الجدول بصورة منفصلة تلك الشراكات الموجودة في البلد والشراكات الإقليمية.

الجدول 1: الشراكات

الهدف الاستراتيجي	بيئة سياساتية تمكينية	تنفيذ المشروع أو البرنامج	الأنشطة التكميلية أو البرامج
ألف – الأراضي والمياه	وزارة الزراعة والتعاونيات وزارة الموارد الطبيعية وزارة الصحة والرفاهية	شركة سوازيلند المحدودة للمياه والتنمية الزراعية (بتمويل من مصرف التنمية الأفريقي، والمصرف الأوروبي للاستثمار، والاتحاد الأوروبي، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، والصندوق الدولي لتنمية التعاون (تايوان، جمهورية الصين)، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومصرف التنمية للجنوب الأفريقي)، والمنظمات غير الحكومية، وهيئة البيئة السوازيلندية	برنامج الأغذية العالمي، والاتحاد الأوروبي (التنويع والابتكار) وهيئة البيئة السوازيلندية ومشاريع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في الإقليم
باء – التمويل وتنمية المشاريع والأسواق	وزارة المشاريع والعمالة وزارة المالية وزارة الداخلية – مكتب المنظمات غير الحكومية	شركة تنمية المشاريع الصغيرة، والشركة السوازيلندية للتمويل الإنمائي والمصارف الخاصة الأخرى. والمنظمات غير الحكومية مثل الائتمان المالي للمرأة، ومنظمات القطاع الخاص للإنتاج والتسويق، وموفري الأعمال للخدمات الإنمائية	جمعية تنسيق المنظمات غير الحكومية، والمشاريع الصغرى للاتحاد الأوروبي، والوكالة الأمريكية للمعونة الدولية وبرنامج سوازيلند للمشاريع والمقاولات، واليونيسيف، والمؤسسة الزراعية، والمنتجات السوازيلندية المحلية، ومشاريع التسويق والتمويل الريفي، التابعة للصندوق في الإقليم، وشبكة التمويل الريفي، وأفريقيا الشرقية والجنوبية
جيم – التمكين والحقوق القانونية	وزارة العدل والشؤون الدستورية وزارة الداخلية، وحدة التمايز بين الجنسين وزارة التنمية الإقليمية والشباب، إدارة إدماج المرأة في التنمية	وضع المرأة في القانون في أفريقيا الجنوبية والمنظمات غير الحكومية الأخرى	جمعية تنسيق المنظمات غير الحكومية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

55- وخلال برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية سوف تكون الشراكات مع وزارة الموارد الطبيعية، ووزارة الزراعة والتعاونيات، ووزارة المشاريع والعمالة، ووزارة الداخلية، عنصرا حاسما لتحقيق الأهداف الاستراتيجية. وبالنسبة لمشروع أو برنامج التنفيذ سوف تكون شركة سوازيلند للمياه والتنمية الزراعية المحدودة، والقطاع الخاص، ومؤسسات التمويل الصغير، والمنظمات غير الحكومية، من بين العناصر الفاعلة الرئيسية. وهناك أيضا فرص للتعاون مع برنامج سوازيلند للمشاريع والمقاولات الذي تدعمه الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وكذلك مع المشاريع الصغرى للاتحاد الأوروبي المتعلقة بتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وكذلك مع الأنشطة التي يدعمها الصندوق في الإقليم في مجالات التسويق والتمويل الريفي وتطوير الري. واستجابة لعملية التكامل الحالية للأمم المتحدة، سوف يقيم الصندوق روابط مع وكالات الأمم المتحدة في سوازيلند لكي تصبح جزءا من الفريق القطري التابع للأمم المتحدة وتسهم في تحقيق أهداف إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

دال – إدارة المعارف والاتصال

56- في إطار البرنامج القطري، سوف تتضمن إدارة المعارف الأنشطة التالية: أولا، سوف يوفر نظام الرصد والتقييم للمشروع الجاري الذي يساعده الصندوق، وهو مشروع تكثيف الري لأصحاب الحيازات الصغيرة في الحوض الأسفل لنهر أوسوتو، معلومات منتظمة عن التقدم، وخاصة توفير الأراضي المروية والخدمات المرتبطة بها لأولئك الذين يعيشون على أراضي سوازيلند الوطنية. ثانيا، سوف يوفر الإشراف المنتظم لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على مشروع تكثيف الري لأصحاب الحيازات الصغيرة في الحوض الأسفل لنهر أوسوتو وقيام الصندوق

بدعم التنفيذ المرتبط بذلك، واستعراضات منتصف المدة واستكمال المشروع دروسا إضافية مستفادة فيما يتعلق بتحقيق الهدف الاستراتيجي للأراضي والمياه. وسوف تعمم المعلومات المتولدة على المشاركين في المشروع والحكومة والمنظمات غير الحكومية وأوساط المانحين عن طريق عرض نتائج استعراضات منتصف المدة واستكمال المشروع من خلال حلقات عمل تعقد أثناء المشروع أو عند اكتماله.وسوف يقيم البرنامج القطري اتصالا لغرض نهج التنمية، وهو ما يتيح النتائج عن طريق تقارير الاستعراض، وشبكة الإنترنت و/أو بالوسائل المطبوعة، سواء يصدرها الصندوق أو جهات أخرى (مثل www.ruralpovertyportal.org، والرسائل الإخبارية الإقليمية، ونقاط التنسيق الإقليمية، وموقع حكومة سوازيلند على شبكة الويب).

57 - وبالمثل، فإن تنفيذ المنح القطرية الصغيرة المقترحة للمشاريع الصغيرة والجزئية وتنمية الخدمات المالية الريفية ينبغي أن يحقق خبرة مفيدة وبعض الدروس المستفادة التي يمكن الاستعانة بها بعد ذلك في تصميم برنامج مساعدات الصندوق في المستقبل. وسوف تتبع إدارة المعارف فيما يتعلق بالمشروع الجديد نفس النهج الخاص بمشروع تكثيف الري لأصحاب الحيازات الصغيرة في الحوض الأسفل لنهر أوسوتو مع توليد معلومات تستخدم نفس العمليات لقياس التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الاستراتيجية.

58 - وسيتم النشاط الثالث لدعم المعرفة خلال إحدى بعثات دعم التنفيذ، حيث سيعقد الصندوق حلقة عمل سنوية لاستعراض البرنامج القطري بغرض استعراض أداء البرنامج القطري للصندوق والتقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الاستراتيجية وتعميم الخبرة والدروس المستفادة. وسوف توفر حلقة العمل هذه أيضا فرصة لمناقشة قضايا السياسات مع الحكومة وممثلي الأمم المتحدة ومجتمع شركاء التنمية، والمجتمع المدني والقطاع الخاص في سوازيلند.

هاء – إطار التمويل لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء

59 - نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء كما حدده الصندوق، بما في ذلك التغيير الذي اعتمد حديثا باستخدام عامل السكان بنسبة 45%، لا يغير بصورة ملموسة عن الوضع النسبي لسوازيلند كبلد من بلدان التخصيص الأدنى بسبب صغر حجم السكان البالغ عددهم 1.1 مليون نسمة. ولهذا فإن أداء البلد ليس له أي أثر على التخصيص السنوي لهذا النظام ولا يمكن وضع أي تصورات. ويستخدم تحليل نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء كأداة لحوار السياسات (كما يتضح من الفصل الرابع، حوار السياسات). وعموما فإن الرقم الخاص بسوازيلند في مجالات نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء رقم ضعيف حيث حصلت معظم البنود على رقم دون المتوسط. وقد حصل الحوار بين الحكومة والمنظمات الريفية على أدنى تقدير (1.5)، وهو ما كان له تأثير على مجالات أخرى. وعلى سبيل المثال، سجل الاستثمار في الأعمال الريفية والحصول على البحوث الزراعية والإرشاد 2.2، بينما سجل بند الحصول على الأراضي والمياه لأغراض الزراعة 2.4. ويبدو أنه ليس هناك تركيز كبير من جانب الحكومة على التنمية الريفية بشكل عام. ويتضح هذا من خلال السياسات التي وضعت ولم تعتمد (مثل سياسات الأراضي)، أو اعتمدت ولكنها لم تنفذ (مثل الحقوق الدستورية). وباستطاعة الحكومة أن تزيد من تقديراتها بدرجة كبيرة عن طريق التصدي لهذه القضايا، وقد صمم برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية هذا لمساعدة الحكومة على القيام بذلك في إطار المجالات الاستراتيجية المحددة. ولهذا فإن حوار السياسات سوف يركز على الأهداف الاستراتيجية (أ) الأراضي والمياه،

و(ب) التمويل وتنمية المشاريع والأسواق، و(ج) التمكين والحقوق القانونية دعما للحكومة كي تحقق أهدافها الخاصة باستراتيجية وخطة عمل الحد من الفقر.

واو – المخاطر وإدارة المخاطر

60 - تغطى الأهداف الاستراتيجية مجالات رئيسية تتطلب إجراءات إذا أريد لمساعدة الصندوق أن تسهم في الحد من مستويات الفقر العالية للغاية في المناطق الريفية وخاصة بين أولئك الذين يعيشون على أراضى سوازيلند الوطنية. وعلى ضوء الأداء السابق وغير المرضي نوعا ما لتدخلات الصندوق عن طريق المساعدة، يتضح أن هناك مخاطر كبيرة. ويلخص الجدول التالي المخاطر وتدابير التخفيف من هذه المخاطر وإدارتها.

الجدول 2: المخاطر والتخفيف من المخاطر وإدارتها

الهدف الاستراتيجي	المخاطر	إجراءات التخفيف والإدارة
الأراضي والمياه	تحقيق تغييرات سياسية ومؤسسية بسبب نظم قانونية موازية الجفاف قضايا سياسية ومؤسسية تتعلق بالأراضي وإعادة التوطين مخاطر اقتصادية	يلزم أن يكون هناك إشراف مكثف على المشروع لتشجيع حوار السياسات وتنفيذ القرارات يوفر مشروع تكثيف الري لأصحاب الحيازات الصغيرة في الحوض الأسفل لنهر أوسوتو – فرص الحصول على الأراضي المروية يعمل مشروع تكثيف الري لأصحاب الحيازات الصغيرة في الحوض الأسفل لنهر أوسوتو – مع السلطات التقليدية لضمان مشاركة المستفيدين واستفادتهم بصورة كاملة الدعوة إلى اعتماد وتنفيذ مشروع سياسات الأراضي يقدر الصندوق الفرص اللازمة لتنويع المحاصيل
التمويل وتنمية المشاريع والأسواق	تواصل الحكومة السماح لصناديق التنمية الإقليمية بتقديم منح لتمويل أنشطة تحقق مكاسب خاصة بقدرة غير كافية لتنفيذ هذه السياسات عدم تقديم تشريع تمكيني ملائم للمؤسسات المالية غير المصرفية ترتيبات تعاقدية للتسويق	تشجيع الحكومة على تطوير خدمات مالية ريفية مستدامة وإعداد التشريع الملائم إقامة شراكات قوية مع الشركاء الآخرين والمجتمع المدني والقطاع الخاص رصد تنفيذ السياسات أثناء تنفيذ المشروع يمكن إنهاء الترتيبات التعاقدية مع منظمات القطاع الخاص وإيجاد تنظيمات بديلة
التمكين والحقوق القانونية	المشاركة الكاملة في التنمية الريفية الحقوق الدستورية لم تطبق سياسات التمايز بين الجنسين لم تعتمد	تشجيع الحكومة على مواصلة حملتها الإعلامية المذكورة في استراتيجية وخطة عمل الحد من الفقر تشجيع تنفيذ الحقوق الدستورية مع الشركاء واعتماد السياسات الخاصة بالتمايز بين الجنسين ثم تنفيذها

APPENDIX I

COSOP CONSULTATION PROCESS

1. The initial Country Strategy and Opportunities mission visited Swaziland from 2 to 13 April 2006 to start the process of preparing the Country Strategy and Opportunities Programme with the Government. The Mission had wide ranging discussions with the Principal Secretaries and senior staff of the relevant Ministries, the Chief Executive Officers and staff of parastatal companies, representatives of the NGO sector, donor agencies with a representation in Mbabane, private sector organizations and project staff. The Mission also held discussions with the Minister of Enterprise and Employment. The mission also met with farmers during visits to the Lower Usuthu Smallholder Irrigation Project – Phase I and the Komati Project.

2. All these discussions focussed on the options and opportunities for IFAD assistance to Swaziland during the next 5-6 years in response to the needs of the Poverty Reduction Strategy and Action Plan (PRSAP) in line with IFAD's Strategic Framework, Regional Strategy Paper and mandate.

3. The organizations involved were the following:

- Ministries: Finance; Economic Planning and Development; Agriculture and Co-operatives; Enterprise and Employment; Natural Resources and Energy; Home Affairs and Regional Development and Youth;
- Parastatals: the Small Enterprise Development Company, the Swaziland Development Finance Corporation and the Swaziland Water and Agricultural Development Enterprise Ltd;
- NGO sector: the Co-ordinating Assembly of NGOs, the Women's Finance Trust and the NGO Women in Law in Southern Africa;
- Multilateral donors: the European Union, UNDP, UNICEF and WFP;
- Project staff from: the EU Supported Micro-projects and the USAID Swaziland Enterprise and Entrepreneurship Programme; and
- Private sector: the Swaziland Employers Federation and Chamber of Commerce and the handicraft production and marketing company Gone Rural.

4. Following these discussions there was a wrap-up meeting under the chairmanship of the Ministry of Finance, which discussed a first draft of the COSOP Results Framework. Those represented at that meeting were: the Ministries of Finance; Enterprise and Employment; Natural Resources and Energy; the Co-ordinating Assembly of NGOs; the Swaziland Water and Agricultural Development Enterprise; and the USAID Swaziland Enterprise and Entrepreneurship Program.

5. This meeting revised the draft COSOP Results Framework which then formed the basis of the draft COSOP which will be distributed to all concerned agencies on prior to the Stakeholder Workshop.

Stakeholder Workshop

6. The draft COSOP has been discussed during a Stakeholder Workshop[1] in Mbabane on 21 June 2006. The Acting Principal Secretary for the Ministry of Finance opened the workshop stressing the importance of poverty reduction in the rural areas as a priority for the Government. A total of 37 participants from various Ministries, NGOs, the private sector and donor partners were represented.

[1] The COSOP workshop mission was undertaken by Louise McDonald, IFAD programme assistant, and Tony Peacock, irrigation engineer and rural development specialist.

APPENDIX I

The workshop gave clear support for the three strategic objectives. Issues of access to land, water, finance, markets and information were of primary concern however it was noted that if existing policies and strategies were approved and implemented many of these issues would be resolved. Legal rights therefore were viewed as a priority if IFAD target groups are to be empowered. To achieve this requires that people be informed and educated on their rights if they are to actively participate in society and their future. The workshop highlighted the willingness of the various sectors to work together to achieve poverty reduction.

APPENDIX II

COUNTRY ECONOMIC BACKGROUND

SWAZILAND

Land area (km^2 thousand) 2003 1/	17
Total population (million) 2003 1/	1.11
Population density (people per km^2) 2003 1/	64
Local currency	Lilangeni (SZL)

GNI per capita (US$) 2003 1/	1 350
GDP per capita growth (annual %) 2003 1/	0.6
Inflation, consumer prices (annual %) 2003 1/	7
Exchange rate: US$ 1 =	SZL 6.14

Social Indicators	
Population (average annual population growth rate) 1997-2003 1/	2.4
Crude birth rate (per thousand people) 2003 1/	35
Crude death rate (per thousand people) 2003 1/	19
Infant mortality rate (per thousand live births) 2003 1/	105
Life expectancy at birth (years) 2003 1/	43
Number of rural poor (million) (approximate) 1/	n/a
Poor as % of total rural population 1/	n/a
Total labour force (million) 2003 1/	0.41
Female labour force as % of total 2003 1/	36
Education	
School enrolment, primary (% gross) 2003 1/	98 a/
Adult illiteracy rate (% age 15 and above) 2003 1/	19 a/
Nutrition	
Daily calorie supply per capita	n/a
Malnutrition prevalence, height for age (% of children under 5) 2003 2/	30 a/
Malnutrition prevalence, weight for age (% of children under 5) 2003 2/	10 a/
Health	
Health expenditure, total (as % of GDP) 2003 1/	6 a/
Physicians (per thousand people) 1/	0.2 a/
Population using improved water sources (%) 2002 2/	52
Population with access to essential drugs (%) 2/	n/a
Population using adequate sanitation facilities (%) 2002 2/	52
Agriculture and Food	
Food imports (% of merchandise imports) 2003 1/	20 a/
Fertilizer consumption (hundreds of grams per ha of arable land) 2003 1/	393 a/
Food production index (1999-01=100) 2003 1/	102
Cereal yield (kg per ha) 2003 1/	1 160
Land Use	
Arable land as % of land area 2003 1/	10 a/
Forest area as % of total land area 2003 1/	30 a/
Irrigated land as % of cropland 2003 1/	37 a/

Economic Indicators	
GDP (US$ million) 2003 1/	1 845
Average annual rate of growth of GDP 2/	
1983-1993	7.5
1993-2003	3.1
Sectoral distribution of GDP 2003 1/	
% agriculture	12
% industry	52
% manufacturing	40
% services	36
Consumption 2003 1/	
General government final consumption expenditure (as % of GDP)	25
Household final consumption expenditure, etc. (as % of GDP)	66
Gross domestic savings (as % of GDP)	9
Balance of Payments (US$ million)	
Merchandise exports 2003 1/	905
Merchandise imports 2003 1/	1 030
Balance of merchandise trade	-125
Current account balances (US$ million)	
before official transfers 2003 1/	-265 a/
after official transfers 2003 1/	-46 a/
Foreign direct investment, net 2003 1/	44
Government Finance	
Cash surplus/deficit (as % of GDP) 2003 1/	-1 a/
Total expenditure (% of GDP) 2003 1/	n/a
Total external debt (US$ million) 2003 1/	340
Present value of debt (as % of GNI) 2003 1/	26
Total debt service (% of exports of goods and services) 2003 1/	2
Lending interest rate (%) 2003 1/	15
Deposit interest rate (%) 2003 1/	8

a/ Data are for years or periods other than those specified.

1/ World Bank, *World Development Indicators* CD ROM 2005
2/ UNDP, *Human Development Report*, 2005

COUNTRY STRATEGY AND OPPORTUNITIES RESULTS MANAGEMENT FRAMEWORK

Table 1: Alignment with the Poverty Reduction Strategy and Action Plan

Country Alignment		Country Strategy and Opportunities Results			
Alignment with the Six Pillars of the Poverty Reduction Strategy and Action Plan (PRSAP)	**Government's Key Strategies[a] for Each Pillar of the PRSAP**	**Strategic Objectives**	**Outcome Indicators[b] and Milestones for the Strategic Objectives (from Projects and/or Programmes)**	**Specific Policy/ Institutional Reform Ambitions Related to the Strategic Objectives**	**Partnerships**
3. Empower the poor to generate income and reduce inequalities.	Land tenure Irrigation – SNL Production (rural) Pricing reforms Diversification SMEs, cottage industries, industrial development Self employment Expand extension services Rural infrastructure Natural resource management	**A. Land and Water:** Poor smallholders, including women headed households and young men gain access to land, water and related services.	No. of farmers started crop diversification in areas where IFAD is active No. of households (male and female headed) provided with irrigated land. Area of irrigated land provided. No. and type of related services provided. **Access to land and water has increased in areas where IFAD is active**	Government implements the LUSIP design, including all downstream activities, following the agreed participatory approaches. Support Government to approve and commence implementation of the Draft National Land Policy. Contribute to the preparation of the National Water Master Plan. Encourage the establishment of a Department of Water Affairs in the Ministry of Natural Resources.	SWADE (AfDB, EIB, EU, BADEA, ICDF and DBSA) Ministry of Agriculture and Co-operatives Ministry of Natural Resources Ministry of Health and Welfare Swazi Environmental Authority EU WFP IFAD water projects in the region

[a] Noting that many of the strategies (Participatory planning, SMEs, Diversification, Market liberalisation, financial reforms, etc., particularly focus on IFAD's target group, especially women and young men for legal rights, orphans/HIV/AIDS affected households, vulnerable and marginalized groups, smallholders, small processors, and so forth.

[b] Outcome indicators relate to both the on-going and future portfolio.

Country Alignment		Country Strategy and Opportunities Results			
Alignment with the Six Pillars of the Poverty Reduction Strategy and Action Plan (PRSAP)	**Government's Key Strategies[a] for Each Pillar of the PRSAP**	**Strategic Objectives**	**Outcome Indicators[b] and Milestones for the Strategic Objectives (from Projects and/or Programmes)**	**Specific Policy/ Institutional Reform Ambitions Related to the Strategic Objectives**	**Partnerships**
		B. Finance, Enterprise Development and Markets: Financial and marketing services are strengthened and able to support rural poor men and women establish new, and develop further, existing micro, small and medium-scale enterprises that are sustainable.	No. of financial service providers who are operationally and financially sustainable. Range of relevant financial services available for micro and small-scale enterprises. **Access to credit has become easier in areas where IFAD is active** No. of enterprises accessing marketing services. No. of new products marketed. No. and % of enterprises established and/or expanded operating after 5 years. No. of enterprises graduating from micro to small scale. **New entrepreneurial activities have started in the rural areas in areas where IFAD is active** **Household incomes of the rural poor have increased in areas where IFAD is active**	Promote the introduction of enabling legislation for non-bank financial institutions researched/ introduced. Provide support to implement the approved National NGO Policy. Provide support to implement the approved National Policy of the Kingdom of Swaziland on the Development of Small and Medium Enterprises. Advocate that Government grant funds are not available to finance the development of enterprises that are solely for private gain. Encourage the private sector starts to provide the technical and management support required by the rural enterprises.	Ministry of Enterprise and Employment Ministry of Home Affairs Ministry of Finance SEDCO FINCORP NGOs e.g. IMBITA Providers of business development services Private sector production and marketing organizations, e.g. Gone Rural CANGO EU – Micro-projects USAID supported SWEEP UNICEF IFAD marketing projects in the region IFAD rural finance projects in the region Rural Finance Network Eastern and Southern Africa

Country Alignment		Country Strategy and Opportunities Results			
Alignment with the Six Pillars of the Poverty Reduction Strategy and Action Plan (PRSAP)	**Government's Key Strategies[a] for Each Pillar of the PRSAP**	**Strategic Objectives**	**Outcome Indicators[b] and Milestones for the Strategic Objectives (from Projects and/or Programmes)**	**Specific Policy/ Institutional Reform Ambitions Related to the Strategic Objectives**	**Partnerships**
6. Improve governance and strengthen institutions.	Constitutional governance Decentralisation Accountability Transparency Participation in planning and implementation Upholding laws Human rights	**C. Empowerment and Legal Rights :** Women and young people are empowered and able to participate fully in rural development and to benefit in their own right.	No. of women and young people allocated land. No. of women and young people establishing and managing enterprises. No. of women and young people reporting an increased participation in household and community decision making. **Processes for approval and or implementation of policies and strategies have started-completed**	Provide support to the implementation of the constitutional rights for women and young men. Support that women and young men have access to resources in their own right e.g. land, credit. Advocate for approval and commence implementation of the Draft National Gender Policy.	Ministry of Justice and Constitutional Affairs Ministry of Home Affairs, Gender Unit Ministry of Regional Development and Youth – Women in Development Dept. CANGO Women in Law in Southern Africa and other NGOs UNDP

Table 2: Alignment with UNDAF Framework and IFAD Strategies

UNDAF Priorities	COSOP Strategic Objectives (from Table 1)	Alignment with IFAD Strategic Framework Objectives	IFAD Strategy for Poverty Reduction in Eastern and Southern Africa – Strategic Thrusts
		Enabling the Rural Poor to Overcome their Poverty	
Reduction of Poverty Food Security Basic Social Services HIV/AIDS	A. Poor smallholders, including women headed households gain access to irrigated land and services.	Improving Equitable Access to Productive Natural Resources and Technology	Improving Access to and Management of Land and Water
Reduction of Poverty Food Security	B. Financial and marketing services are strengthened and able to support rural poor men and women establish new, and develop further, existing micro, small and medium-scale enterprises that are sustainable.	Increasing Access to Financial Services and Markets Improving equitable Access to Productive Natural Resources and Technology	Promoting Efficient and Equitable Market Linkages Developing Rural Financial systems Creating a Better Knowledge Information and Technology System
Reduction of Poverty Food Security Governance	C. Women are empowered and able to participate fully in rural development and to benefit in their own right.	Strengthening the Capacity of the Rural Poor and their Organizations	

APPENDIX IV

POVERTY ANALYSIS

I. INTRODUCTION

1. The state and dynamics of poverty in Swaziland are derived from the two most recent household income and expenditure surveys conducted in 1995 and 2001[1], a Participatory Poverty Assessment carried out in 1997 and consultations with communities at all *Tinkhundla* undertaken in 2001. These sources provide the only relatively recent data relating to poverty in Swaziland and were used to underpin the preparation of the draft Poverty Reduction Strategy (PRSAP), which was released in 2005 and for which the final consultations were ongoing in April 2006.

2. The overall policies and strategies in the PRSAP were derived from a careful study of: who are the poor in Swaziland, their social and economic characteristics, spatial distribution, how they are coping, why they are trapped in poverty, what opportunities they have and the constraints they face in their struggle to recover from the poverty trap.

3. The overall policies and strategies in the PRSAP were derived from a careful study of: who are the poor in Swaziland, their social and economic characteristics, spatial distribution, how they are coping, why they are trapped in poverty, what opportunities they have and the constraints they face in their struggle to recover from the poverty trap.

II. DEFINITION OF POVERTY

4. Distinguishing the poor from the non-poor is based on two poverty lines established from the Swaziland Household Income and Expenditure Survey (SHIES) of 1995 and updated in 2001. The lower poverty line measures the income sufficient to buy food yielding 2 100 calories per capita per day. The upper poverty line measures the income required to buy food requirements plus an allowance for essential non-food expenditures such as basic clothing, heating and lighting.

5. The poor in Swaziland are those people without adequate income to buy the minimum amount of food necessary to sustain a normal and active life (set at 2 100 calories per person per day), and to acquire basic non-food requirements for a decent living, while the extreme poor are those living below the food poverty line. These definitions are referred to as the income poverty. Along with inadequate income, the poor also suffer from poor living conditions, social deprivations and isolation (referred to as human poverty). The Participatory Poverty Assessment of 1997 identified these deprivations to include poor conditions of housing and clothing, as well as lack of access to basic education, which leads to illiteracy. Other characteristics of human poverty are vulnerability to: ill health and lack of access to health care, economic dislocation, displacement, disasters, exposure to ill treatment by agencies of the state and society, and powerlessness to influence key decisions affecting their lives. Income and human poverty are related. Income poverty leads to human poverty, which in turn locks the poor in a continuing cycle of poverty.

III. INCIDENCE OF POVERTY

A. National Level

6. In 1995 the incidence of poverty using the lower poverty line was 48%. Using the upper poverty line, gave a poverty incidence of 66%. As there were differences in the methodology used in 2001 the results of the two surveys are not strictly comparable, although the overall approach was the same. The SHIES of 2001 revealed that the incidence of poverty was 69% using the upper poverty

[1] Data seems to refer to 2001 but the report is entitled Swaziland Household Income and Expenditure Survey 2000-2001.

line and 37% using the lower poverty line. An increase in the proportion living below the poverty line is quite possible as the GDP per capita increased by 0.2% per annum between 1990 and 2003. Given the above figures, it is highly unlikely that the Millennium Development Goal target to halve poverty by 2015 will be achieved; hence the PRSAP proposals for sound economic management leading to a broad based accelerated growth during the remaining period of the National Development Strategy, which ends in 2022. In addition, government has to commit itself to the re-distribution of income and improved service delivery for vulnerable groups.

B. Sources of Income for the Poor

7. According to the SHIES of 1995 paid and self-employment, rather than farm income, is the main source of income for the rural poor[2]. In 1995 the rural poor generated 75% of their income from wages and self-employment in business compared to farm income, which provided 12%. Other sources of income were remittances (2%) and other income (9%). These findings show that the labour market has been the main source of income for the poor and that they need the right skills to find the jobs. Prospects for employment in the country and in neighbouring countries, especially South Africa are, however, have declined. In 1990, there were 16 500 Swazi migrant workers employed in the South African mines compared to about 13 000 in 1997. Also, the slowdown in foreign direct investment domestically, has led to stagnation in employment in the urban sector. Nonetheless, even among the employed, a substantial number are seasonally employed and living below the poverty line. Table 1 shows the extent of poverty by employment status. Overall 47% of those employed live below the poverty line. Unsurprisingly those with paid non-seasonal employment experience the least poverty, 38%.

Table 1: Poverty Status among Employed Heads of Households – 2001

Employment Status	% of Households with Employed Heads	Poverty Rate (%)
Paid seasonal	5	62
Subsistence	8	77
Self-employed	23	60
Paid non-seasonal	62	38
Total		47

C. Spatial Distribution of Poverty

8. There are some disparities in poverty prevalence among the four regions of the country, between rural and urban areas, and between the different ecological zones. Regionally, the prevalence of poverty in 2001 was greatest in Shiselweni with 76% followed by Lubombo with 73%, very closely followed by Manzini with 70% and Hhohho 61%. Ecologically, Lubombo plateau had the highest poverty level of 81% compared to Middle and Lowveld each with 71% and the Highveld with 64%. According to SHIES 2001 the prevalence of poverty in rural areas was 76% compared to 50% in urban areas and for extreme poverty the corresponding figures were 43% and 20% respectively.

9. According to the 1997 Census social dimensions of poverty also vary from region to region and between rural and urban areas. Lubombo had the lowest literacy rate of 73.1% compared to Manzini, which had 87.2%, Hhohho 82.2%, and Shiselweni 79.8%. Adult literacy was 90% in urban areas compared to 78.3% in rural areas.

[2] Unfortunately the 2000/01 SHIES does not include comparable data.

D. Poverty and Inequality

10. Income distribution in Swaziland is highly skewed with little change between 1995 and 2001. In 2001 the richest 20% consumed 56% of national income while the poorest 20% consumed only 4.3%. The Gini coefficient was 0.507 in 1995 and remained unchanged in 2001 at 0.51. An average person in the richest quintile commands more than 13 times the consumption expenditure of the average person in the poorest 20% of the population. Income inequality is highest in Hhohho and lowest in Shiselweni, the poorest region, implying that incomes there are very low but not so highly differentiated. The poverty gap and severity are much higher on Swazi Nation Land (SNL) compared with Title Deed Land and in towns. In parallel to the inequality in the distribution of incomes, key assets such as land and cattle were found to be unequally distributed, even among smallholder farmers on SNL. Skewed income distribution severely counters economic expansion and increases poverty. The policy implication of these differences is that any economic growth in the country needs to be shared more equally if the goal of overcoming poverty is to be realised. The 2005 UNDP Human Development Report gave a value of 0.60 for the Gini Coefficient, one of the highest in the world, although the source of the data is unclear.

11. Differences in income distribution are partly structural and a result of policies that bypass the poor. Ecological factors (such as drought) and differences in natural resource endowments are structural and difficult to reverse in the short-term. Income generation disparities arising from past policies need to be corrected by providing increased support and opportunities for the poor. Such interventions should include access to land, improvements in marketing arrangements and infrastructure, credit schemes, and a regional development/ equalisation fund.

E. Social Characteristics of Poverty

12. Poverty is strongly related to social characteristics of the population including education and health standards, access to safe water and sanitation, and family size. The analysis below explains these relationships.

Employment and Poverty

13. Employment generates income and hence reduces poverty. The incidence of poverty is therefore, not surprisingly, strongly correlated with the status and nature of employment. As Table 1 shows poverty prevalence is highest, 77%, among households whose heads depend on the subsistence economy, largely agriculture and lowest, 36%, among paid non-seasonal employees. Furthermore, the poor in rural areas derive 75% of their income from employment and 12% from farming (SHIES, 1995). Empowering the poor to find employment and creating employment opportunities are critical for reducing poverty. Increased commercial agricultural production and providing the poor with the right skills to enter the labour market as well as start their own productive enterprises are all important.

Gender and Poverty

14. Poverty and gender are strongly correlated; in 2001 63% of female-headed households are poor and lack productive assets compared to 52% of their male counterparts[3]. For this reason, the PRSAP has mainstreamed gender issues.

[3] It is difficult to reconcile this figure with an overall incidence of poverty of 69%.

Education and Poverty

15. The last two SHIES have confirmed that there is a strong relationship between education and poverty. The prevalence of poverty was 71% among the illiterate people compared to 30% among households headed by persons with primary school education. The level of education of the head of a household determines the economic opportunities for the household and the level of poverty. The policy implication of this relationship is the need to concentrate on providing basic education.

Number of Children and Poverty

16. Poverty is more prevalent among households with larger families. Poor people traditionally have large families and the dependency ratio is usually higher for the core-poor than for a non-poor family. Households with four or more children had a poverty prevalence of 81% in 2001 compared to 51% for families with one child. Looking after many children burdens parents with school fees, health care and feeding, and the poor end up providing less of these basic necessities. Support for family planning and management of the fertility rate are important for reducing poverty.

Vulnerability and Poverty

17. Orphans, the elderly and retired, destitute and street children, widowed women and the disabled are the most vulnerable groups in Swaziland. SHIES 1995 recorded a poverty prevalence of 76% for households headed by a person who was retired, while the corresponding figure for SHIES 2001 was 65%. The incidence of poverty in 1995 among the retired and elderly was 83% and the elderly (men and women) were the poorest group. For these groups, social protection schemes rather support for income generation are crucial in order to safeguard their welfare.

Water Supply, Sanitation and Poverty

18. In 2001, poverty among households with safe sources of drinking water was lower than for those using other sources. Poverty prevalence was 68-73% among households using water from rivers, canals, and wells compared to those using indoor piped water (24%). As with water supply, poverty was higher among households using unsafe sanitation. Households using the bush (characteristic of rural areas) exhibited a much higher incidence of poverty, 78% in 2001, compared with 23% for those using flush toilets. These findings explain the rationale behind the high priority accorded by Government to providing safe drinking water and sanitation facilities.

Marital Status and Poverty

19. Widows, regardless of their age, are poorer than their married counterparts. This is especially true where the husbands were the breadwinners. SHIES 1995 found that the incidence of poverty was 73% among widows compared to 70% for married women and 51% for unmarried women.

Life Expectancy

20. Swaziland's achievements in terms of life expectancy are mixed. Life expectancy rose from 46 years in 1976 to 56 years in 1986 and to 60 years in 1997, but has plummeted to 32 years under the impact of HIV/AIDS and is forecast to be 27 years in 2010. HIV/AIDS prevalence rose from 3.9% in 1992 to 56% in 2005 according to the Government survey of ante-natal women, the highest in the world. The impact of HIV/AIDS has more reversed all the gain in life expectancy over the previous 25 years and is having a serious negative impact on the economy. The Literacy rate rose from 70.1% in 1986 to 79% in 2002.

APPENDIX IV

IV. CAUSES OF POVERTY IN SWAZILAND

21. Many structural factors are responsible for the high prevalence of poverty in the country. Among those raised by the poor during the Participatory Poverty Assessment of 1997 and the *Tinkhundla* consultations were the chronic drought accompanied by crop failure, death of domestic animals, and lack of drinking water; lack of adequate agricultural land; isolation from mainstream markets and information sources; limited options for diversification of opportunities for income generation; and lack of competitive skills acquired through education. For women, tradition accords them a minority status that denies them access to assets and productive resources. These factors trap the poor in poverty and militate against recovery. In addition, a limited resource base and external competition in a global environment limits the scope for increased income.

V. POVERTY REDUCTION GOAL

22. The twin goals of the PRSAP are: (i) reduction of the incidence of poverty from 69% in 2001 to 30% by 2015 and to eliminate it altogether by 2022 thus fulfilling the Vision and aspirations of the people of Swaziland; and (ii) raising the quality of life of all people in Swaziland to levels aspired in the National Development Strategy and encouraging them to participate in the growth of their country.

RURAL POVERTY AND AGRICULTURAL/RURAL SECTOR ISSUES

Priority Areas	Major Issues	Actions Needed
Rural Poverty	• High levels of rural poverty with 76% living below the poverty line and 43% below the food poverty line i.e. extremely poor • Agricultural growth has been too low, 1.4% p.a. between 1994-2004, to reduce poverty • HDI falling and now lower at 0.498 than in 1975 • High levels of HIV/AIDS infection, (56% of pregnant women tested positive in 2005), with reduced labour availability but an increasing number of dependents	• Adopt the policies for pro-poor economic growth in the PRSAP and create wage employment and non-land based self-employment enterprises • Improve rural infrastructure and government service provision • Tackle the HIV/AIDS pandemic through programmes to reduce risky behaviour by vulnerable groups, increase the services available for people affected, improve the national capacity to respond to the pandemic and strengthen the safety nets for vulnerable people
Crop and livestock production	• Recurrent droughts have adversely affected smallholders in rainfed areas where maize accounts for 86% of the cropped area • Lack of incentive to invest as no security of tenure for crop production and unable to access formal credit as SNL cannot be used as collateral • Grazing land over stocked as a communal resource • Farmers lack technical knowledge	• Provide access to irrigated land where feasible and economic • Approve and implement the Draft National Land Policy allowing 99 year leases for SNL which can be used as collateral for loans • Support for the provision of agricultural support services (private and public)
Income Diversification	• Little knowledge of potential agricultural and off-farm income diversification opportunities • Lack of access to appropriate rural financial services, markets, marketing information and trading skills • Difficult access to input supplies and trading of farm and non-farm produce	• Promote flow of information for on and off-farm income diversification opportunities • Support the development of SMEs based on farm and non-farm products • Increase the availability of rural financial services by developing MFIs and savings and credit organizations • Build linkages with the private sector to identify market opportunities • Provide training to farmers in trading skills
Local Organizations	• The poor have few local level organizations that can benefit the members and act on their behalf	• Support the establishment and development of groups where these can be to the financial advantage of their members e.g. for marketing, procurement of inputs, irrigation, accessing finance etc.
Status of Women	• Customary law gives women the status of minors • A higher poverty rate among women headed households than those headed by men • Women Lack of "Reproductive Rights" • Vulnerability to domestic violence	• Revise laws pertaining to marriage in community of property, inheritance, and succession so women and girls can exercise their constitutional rights accordingly • Enable women to gain access to land and to credit in their right without relying on their fathers or husbands • Support the establishment of Gender Department of the Ministry of Home Affairs • Include gender awareness training in all staff and farmer training • Target women when providing skills training

DONOR ACTIVITIES AND KEY PARTNERSHIP OPPORTUNITIES[a]

Donor / Agency	Nature of Project / Programme	Project / Programme Coverage	Status	Partnership Opportunities
AfDB, EU, EIB, DBSA, BADEA, ICDF and IFAD	Lower Usuthu Smallholder Irrigation Project (LUSIP) – Phase I being implemented by SWADE at an estimated cost of US$ … million.	Project includes the construction of dams, canals etc. and 6 500 ha of smallholder irrigation development for .. households.	On-going	IFAD is financing the downstream development (agricultural development, resettlement etc.) and has a partnership with the other financiers to provide irrigated land and associated services to the rural poor.
USAID	Swaziland Enterprise and Entrepreneurship Program with an estimated cost of US$8.9 million. The overall aim is to help create employment and income opportunities for the rural poor.	SWEEP will develop and support Swazi-owned small and medium sized enterprises by: (i) providing business advice to individual entrepreneurs; (ii) helping SMEs to access finance; (iii) working with financial institutions to provide financial products that are suitable for SMEs; and (iv) organising an annual business competition with seed capital as the prize.	2006-2010	SWEEP will provide technical assistance and support the provision of business development services. These activities could complement the financial assistance that IFAD might provide as part of the country programme to those making financial services available to develop the SME sector. A partnership with SWEEP could benefit both the IFAD and USAID programmes of assistance.
EU	Micro-projects Programme with total funding of Euro 4.7 million. The overall objective of the project is sustained social and economic development amongst poor Swazi communities.	The focus is now on rural infrastructure projects: education, water, industries and markets, rural electrification and agricultural infrastructure with increased participation by community groups, greater equality between men and women and environmental conservation.	Current phase 2003-2007 with new phase planned to start in 2007	The provision of rural infrastructure will support the development of SMEs and can complement the provision of support to individual enterprises as part of the IFAD country programme. The Micro-projects Programme will not in future support income generating activities through the provision of grants to NGOs.
UNDP and Tibiyo TakaNgwane	Harmonise Swazi law and customs with Roman-Dutch Law	Provide technical assistance to the Ministry of Justice and Constitutional Affairs to amend gender related laws which currently discriminate against women.	UNDAF-2006-2010	UNDP assistance could support the achievements of IFAD's strategic objective of empowering women by removing any legal basis for discrimination.
UNDP and UNICEF	Support for law reform initiatives to improve human and peoples' rights.	The UN agencies will support line Government to develop polices, plans and guidelines to protect human rights including Gender, Sexual Reproductive Health, Children's, HIV/AIDS, Land, Health and Social Welfare, Decentralisation and NGOs.	UNDAF-2006-2010	Support from the UN agencies could help amend draft policies, facilitate their approval and subsequent implementation. Appropriate policies for Land, NGOs and Gender are important for the IFAD's country strategy.

[a] The partnerships included here are only those that would directly implementation of the IFAD strategy rather than complementary activities e.g. support for HIV/AIDS programmes.

COSOP TARGET GROUPS AND PROPOSED COSOP RESPONSE

Typology	Causes of Poverty	Coping Actions	Priority Needs	COSOP Response
Rural poor households	• Lack of wage employment • Drought • Lack adequate access to productive assets (land, water and draught power) • Few farm and off-farm income opportunities available locally • High worker/dependent ratio with many orphans • Lack of collateral prevents access to finance for the formal sector • Lack of NGOs operating as MFIs and providing loans without collateral • Illness and expenditure on health especially due to AIDS • High costs of education • Centralised service provision increases costs of access (e.g. social welfare) • Corruption e.g. sex for jobs, unofficial fees • Poor road infrastructure	• Local agricultural wage labour • Seasonal migration for work • Reduction in food intake • Homestead gardening • Selling off assets • Taking loans from the informal sector • Taking children out of school	• Food security • Farm and off-farm income generating activities opportunities available locally that have market potential • Draught power • Improved health services • Improved rural infrastructure • Access to appropriate financial services including credit • Ability to use access to SNL as collateral for loans. • Support for orphans • Free primary education that is free • Education that includes vocational skills training • Transparent use of Development Funds	• Target group for IFAD projects and programmes • The ongoing LUSIP is providing access to irrigated land and services to some of this target group • This group can benefit directly from IFAD support for improving access to markets for farm and non-farm produce, provision of appropriate financial services and support for SME development • Other projects and programmes (EU and the resident UN agencies) are addressing the provision of social services, some rural infrastructure needs, the HIV/AIDS pandemic and governance issues • IFAD can work with UNDP to address policy issues for Land and NGOs
Poor Women-headed Households, Including Widows	• As for the poor • Shortage of labour • Gender based discrimination	• As for the poor	• As for the poor	• Part of the target group for IFAD projects and programmes • Same as for the poor but in addition IFAD can work with UNDP to address issues of discrimination against women in government polices and laws
Elderly and Disabled	• Unable to work • Lack of transfer income from their children due to their death (AIDS) or unemployment	• Social welfare support • Reduction in food intake • Selling off assets • Taking loans from the informal sector	• Adequate social safety nets	• Not a target group for IFAD as requires grant based income transfers and food support.

ANALYSIS OF KEY PARTNER ORGANIZATIONS

Organization	Strengths	Weaknesses	Opportunities	Threats
Ministries				
Ministry of Finance	• Knowledge and experience of IFAD procedures as the representative of the borrower	• Lacks management capacity • Not operating LUSIP Special Account as per the Loan Agreement • Policy influence weak	• Role in introducing enabling legislation for non-bank financial institutions	• Difficult to improve capacity in the current HIV/AIDS situation
Ministry of Economic Planning and Development	• Responsible for preparing the PRSAP, the National Development Strategy and MDG 2003 Progress Report	• Lacks technical planning capacity and reliant on technical assistance	• Key role in monitoring the progress in achieving the MDGs and in implementing the PRSAP	• As above
Ministry of Home Affairs	• Responsible for NGO and Gender Policies and implementation of associated strategies	• Limited technical and management capacity to handle roles re: gender and NGOs	• Can address issue of minority status of women via gender policies and legislative changes • Key role as the interface between government and NGOs	• As above • Traditional interests may continue to prevent change to the minority status of women
Ministry of Enterprise and Employment	• Assigned as the Government agency with primary responsibility for the development of SMEs • Policy for SME development recently prepared	• Lacks staff with practical SME experience • Recently become involved in trading activities via the Trading House	• Major opportunity now to spearhead the development of SMEs	• Difficult to improve capacity in the current HIV/AIDS situation • Rent seeking by staff involved with the Trading House
Ministry of Agriculture and Cooperatives	• Some technical expertise and facilities • Experience and knowledge of IFAD through LUSIP, SWADE and previous projects	• Project and incentive dependent • Limited management capacity • Balkanisation with Departments operating independently • Lack of extension capacity for smallholders	• Key policy player in terms of the policies that matter for rural livelihoods e.g. irrigation, livestock, sugar	• Difficult to improve capacity in the current HIV/AIDS situation • SWADE which is responsible for Komati and LUSIP
Ministry of Natural Resources	• Some technical expertise, facilities and experience with water supply, water resource development, surveying etc. • Experience and knowledge of IFAD through LUSIP and SWADE	• Project and incentive dependent • Limited management capacity and experience with community development approaches	• Key role to play in preparing the National Water Master Plan • The proposed Department of Water Affairs would strengthen the Ministry's management of the resource	• As above

Organization	Strengths	Weaknesses	Opportunities	Threats
Ministries				
Ministry of Regional Development and Youth	• Includes a small gender unit	• Gender unit duplicates the work of Ministry of Home Affairs and lacks technical and management capacity		• Difficult to improve capacity in the current HIV/AIDS situation
Ministry of Justice and Constitutional Affairs	• Knowledge of Roman-Dutch and Swazi Customary law and legal expertise	• Limited management capacity. Depends on technical assistance for specialised legal expertise	• Key role to play in modernising the laws so that legal discrimination against women is removed and that there is consistency between the two legal systems	• As above • Traditional interests may continue to prevent change to the minority status of women
Parastatal Companies				
Swaziland Water and Agricultural Development Enterprise Ltd	• Powerful and well funded company (by Government and international agencies) • Responsible for the major agricultural development activities in the country (LUSIP and Komati)	• Slow progress for many tasks e.g. agricultural development, resettlement, community participation and compliance with environmental compliance • Coordination of the complex technical assistance needs improvement	• Can play key role in developing a modern and diversified irrigated agriculture	• Limited capacity to take on additional tasks due to HIV/AIDS • A lack of planned coordination on downstream development could threaten the sustainability of irrigated agricultural development
The Small Enterprise Development Company Ltd	• Provides a range of business support services for new and expanding micro-, small- and medium-sized enterprises	• Loss making business in 2004/05 even before exceptional items	• Can provide a range of services required by SMEs • Estates can provide space for SMEs	• Private sector may provider the services provided by SEDCO more efficiently
Swaziland Development Finance Corporation	• Provides financial services (credit, leasing, insurance and money transfers) to SMEs • Loan repayment rates >90% and portfolio at risk <10%	• Lack of sustainable financial intermediaries for wholesale lending, the initial lending approach • Dependent on government, donor agencies and repayments for funds as does not mobilize savings	• Could play a key role in providing financial services to SMEs if able to act as a true financial intermediary	• Government ownership tends over time to undermine sustainability

Organization	Strengths	Weaknesses	Opportunities	Threats
NGO Sector				
Coordinating Assembly of NGOs	• Represents NGOs and has 70 members • Acts as formal consultative and coordinating body for NGOs • Liaises between members and Government agencies	• Dependent on donors for funding as membership fees and other income are 16% of the total • Often acts as a conduit for donors funding individual NGOs	• Potential to play a key role in the relationships between Government agencies and NGOs • Support capacity building of NGOs	• Lack of financial independence from donor community
Women's Finance Trust (IMBITA)	• Mobilizes savings and makes business and consumption loans to members who have saved	• Membership organization and lending limited by members' savings and donor contributions	• Good potential to expand as women want to join	• Without adequate systems rapid growth may undermine the organization
NGOs	• Strong poverty focus • Local presence, knowledge and good credibility with local communities	• Depend on donor funds as lack own sources of income	• Contribute to local development and poverty reduction	• Open to exploitation by unscrupulous staff and members
Private sector production and marketing organizations	• Good understanding of market requirements • Experienced with organising production to meet market demand • Good financial management	• May not understand how projects operate and the role of Government	• Help organize the production and marketing of produce (farm and non-farm) from target group households. • Increase the benefits to the producers from the value chain	• Subject to the adverse affects of changes in market conditions